الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزراة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية , التجارية و علوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلـــــــــوم الاقتصـــادية

الميدان:علوم الاقتصادية ـ علوم التسيير ـ علوم التجارية

الشعبة :علوم اقتصادية

تخصص : اقتصاد و تسيير مؤسسة

بعنوان :

الاقتصاد الأخضر و دوره في التشغيل في الجزائر – دراسة حالة مؤسسات رسكلة النفايات مابين 2000-2009

مـذكـرة تـخـرج لـنيـل شهـادة ماستر

من اعداد الطلبة

بركان كراشاي عبدالحق

مخروط بوعزة

الاستاذة المشرفة :

د.صباح فاطمة

لجنة المناقشة

د.وهراني عبدالكريم ..... رئيسا

د.فاطمة صباح..... مشرفا

أ.أوجامع ابراهيم ..... ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزراة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية , التجارية و علوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلـــــــــوم الاقتصـــادية

الميدان:علوم الاقتصادية ـ علوم التسيير ـ علوم التجارية

الشعبة :علوم اقتصادية

تخصص : اقتصاد و تسيير مؤسسة

بعنوان :

الاقتصاد الأخضر و دوره في التشغيل في الجزائر – دراسة حالة مؤسسات رسكلة النفايات مابين 2000-2009

مـذكـرة تـخـرج لـنيـل شهـادة ماستر

من اعداد الطلبة

بركان كراشاي عبدالحق

مخروط بوعزة

الاستاذة المشرفة :

د.صباح فاطمة

لجنة المناقشة

د.وهراني عبدالكريم ..... رئيسا

د.فاطمة صباح..... مشرفا

أ.أوجامع ابراهيم ..... ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن

الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وهدانا الى هذا العمل و أكرمنا بالتقوى. أهدي هذا العمل المتواضع الى:

- الى كل العائلة من الكبير الى الصغير
- الاستاذة الفاضلة الكريمة "صباح فاطمة"
- الى كل الأصدقاء

الشكر و التقدير

نتقدم بجزيل الشكر الى أستاذتنا المشرفة "صباح فاطمة" التي وافقت على الاشراف على هذه المذكرة وأنارت لنا طريق البحث العلمي بنصائح و توجيهات قيمة. كما نشكر جميع الاساتذة الذين بذلوا الجهود في سبيل تكويننا و ساعدونا على اكتساب العلم و المعرفة

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الاطار النظري لمصطلحات الموضوع	
مقدمة الفصل	
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الاخضر	1
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الاخضر	1
المطلب الثاني: نجاعة الاقتصاد الاخضر	4
المطلب الثالث: اهداف الاقتصاد الأخضر	8
المطلب الرابع : اليات من أجل التحول للاقتصاد الأخضر	13
المبحث الثاني: المبحث الثاني : الاطار النطري للاقتصاد الدائري	
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الدائري	15
المطلب الثاني: مفهوم رسكلة النفايات و أقسامها	21
المطلب الثالث أنواع و شروط عملية الرسكلة	22
المطلب الرابع : أدوات و خطوات الرسكلة	24
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني سياسة التشغيل في الجزائر	
مقدمة الفصل	
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول العمل	
المطلب الأول: : مفهوم العمل و أنواعه	27
المطلب الثاني: القوة العاملة و طرق تحديدها	28

المطلب الثالث: إنتاجية العمل و معدلي النشاط و التشغيل	28
المطلب الرابع : محددات سوق العمل	29
المبحث الثاني: سياسة التشغيل في الجزائر	
المطلب الأول: تعريف سياسة التشغيل	32
المطلب الثاني: انواع و ابعاد سياسة التشغيل	34
المطلب الثالث: اهداف سياسة التشغيل	35
المطلب الرابع : الاليات الداعمة لسياسة التشغيل في الجزائر	37
خلاصة الفصل	
الفصل الثالث دور الاستثمار الاخضر في التشغيل	
مقدمة الفصل	
المبحث الاول **نماذج الاقتصاد الاخضر**	
المطلب الاول : التجربة الغربية الناجحة في مجال الاستثمار الاخضر	41
المطلب الثاني: تجارب ناجحة في مجال الاقتصاد الاخضر في بعض الدول العربية.	42
المطلب الثالث:واقع الاستثمارات الخضراء في الجزائر ومدى مساهمتها في تفعيل الاقتصاد الأخضر	45
المطلب الرابع : أهم الاستثمارات الخضراء التي أطلقتها الجزائر	47
المبحث الثاني: **دراسة حالة مؤسسات الرسكلة في التشغيل**	
المطلب الاول : تشغيل اليد العاملة في مؤسسات الرسكلة	50
المطلب الثاني: دور الهيئات المرافقة للمؤسسات الخاصة بالرسكلة في دعم سياسة التشغيل بالجزائر	51
المطلب الثالث: عراقيل تنمية دور المؤسسات في مجال التشغيل بالجزائر	53
المطلب الرابع : لحلول المقترحة لترقية دور المؤسسات في دعم التشغيل	57
خلاصة الفصل	58
الخاتمة العامة	60
قائمة المراجع	62

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريف الاقتصاد الاخضر	**1**
01	الترجمة الرقمية للأهداف المحددة للتنمية السياحية في الجزائر على المدى المتوسط	**49**
02	حجم العمالة الموظفة في المؤسسات رسكلة النفايات خلال الفترة 2001 2009	**50**
03	توزيع المشاريع حسب حجم العمالة إلى غاية سنة 2009	**51**
004	جدول يوضح توزيع المشاريع حسب حجم العمالة الى غاية سنة 2009	**52**

المقدمة

المقدمة

في رهان الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر نتيجة انخفاض صادراتها بسبب تراجع أسعار البترول عالميا، تتجه الجزائر مجبرة للبحث عن حلول بديلة لإنعاش اقتصادها وتنويع محاصيلها الوطنية والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات. تتوجه الحكومة الجزائرية نحو إرساء معالم الاقتصاد الأخضر كحتمية استراتيجية وأحد الحلول البديلة ذات البعد الاستراتيجي لإنعاش اقتصادها خاصة في ظل ما تزخر به بلادنا من ثروات طبيعية وموارد ايكولوجية غير مستغلة .ولما كان الاقتصاد الاخضر من الأدبيات حديثة النشأة التي تجمع بين القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في آن واحد، سيمثل حتما أحد المسالك الناجعة لتحقيق التنمية المستدامة وبمرتكزاتها و السبيل لتحقيق نمو و تشغيل مستدامين .

في سياق ذلك، عمدت الحكومة الجزائرية على إطلاق جملة من المشاريع لتنشيط الاقتصاد الأخضر بها من خلال تخصيصها لميزانيات بمبالغ ضخمة في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية تراعي من خلالها الجوانب البيئية وتساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي أملا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة, منها هدف التشغيل المستدام.

الإشكالية:

بناءا على ما سبق نطرح الاشكالية التالية :

ما مدى مساهمة الاستثمارات الخضراء في التشغيل في الجزائر مابين 2000-2009 ؟

الاسئلة الفرعية :

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية من بينها:

1. **ما القصود بالاستثمارات الخصراء ؟**
2. **ما مقصود بالاقتصاد الدائري ؟**
3. **ماهي أهم المشاكل التي تعوق الاستثمارات الخضراء في الجزائر ؟**

الفرضيات :

تتمثل فرضبات الدراسة فيما يلي

1-يساهم الاقتصاد الاخضر بقوة في التشغيل .

أسباب اختيار الموضوع:

كانت هنالك أسباب ودوافع جعلتني اختار هذا الموضوع من بين عدة مواضيع ومن هذه الأسباب ما يلي:

أولا: أسباب ذاتية:

تمثلت هذه أسباب في النقاط التالية:

اقتراح أحد أساتذة الجامعة علي هذا الموضوع.

ميولي الشخصي وحب التطلع في مجال البيئة.

الرغبة في معرفة هذا الاقتصاد الحديث.

ثانيا: أسباب موضوعية:

من بينها ما يلي:

1. حداثه الموضوع.
2. معرفة الحكم الشرعي لعملية الرسكلة.
3. عدم وجود الثقافة البيئية بين أفراد المجتمعات.

أهمية الموضوع:

تجسدت أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

- ابراز الدور الذي يمكن أن يقوم به الاقتصاد الاخضر في خلق مناصب شغل .

- ابراز مفاهيم الاقتصاد الاخضر وبعض النماذج في الدول العربية و الغربية و الجزائر.

أهداف البحث:

ومن هذه الأهداف ما يلي:

مفاهيم حول الاقتصاد الاخصر و الاقتصاد الدائري

الاطار النظري لسياسة التشغيل في الجزائر

تبرز اهم النماذج و المشاريع في الدول العربية و الغربية

دور مؤسسات رسكلة النفايات في المساهمة في التشغيل في الجزائر

منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي في صياغة الإطار المفايمي و النظري للدراسة، و تحليل المؤشرات الاقتصادية من مجموعة قواعد و وبيانات مثل المعهد العربي للتخطيط , الجريدة الرسمية الجزائرية , الاستثمار الوطني , مذكرات تخرج الماستر و الماجيستر , المرسوم التنفيذي الجزائري.

.

حدود الدراسة:

من اجل تقدير اثر الاستثمار الاخضر على المساهمة في التشغيل في الجزائر اخترنا الفترة مابين 2000-2009 حيث تقتصر على مؤسسات رسكبة النفايات.

صعوبات الدارسة :

واجهنا القليل من الصعوبات أثناء عملية انجاز البحث نعرض أهمها فيما يلي:

- ؛ - غياب معظم الكتب التي تتحدث عن الاستثمارات الخضراء لانه مصطلح جديد،

- طبيعة الموضوع في حد ذاته، حيث يضم عددا كبيار من المفاهيم الكثيرة والمتداخلة في أحيان كثيرة،

- وجود مراجع قليلة حول الموضوع

صعوبات الدارسة :

واجهنا القليل من الصعوبات أثناء عملية انجاز البحث نعرض أهمها فيما يلي: -

؛ - غياب معظم الكتب التي تتحدث عن الاستثمارات الخضراء لانه مصطلح جديد،

- طبيعة الموضوع في حد ذاته، حيث يضم عددا كبيار من المفاهيم الكثيرة والمتداخلة في أحيان كثيرة،

- وجود مراجع قليلة حول الموضوع.

هيكل الدارسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم اختبار صحة فرضيات الدارسة، تم تقسيم هذه الدارسة الى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة عامة كما هو مبين: الفصل الأول تضمن الاطار المفاهيمي للاستثمارات الخضراء بشكل عام و رسكلة النفايات بشكل خاص و الفصل الثاني سياسة التشغيل في الجزائر و الفصل الثالث دور الاستثمار الاخضر في التشغيل

.الدراسات السابقة:

من خلال ما لحظته في دراسة هذا الموضوع لم يكتبوا في مثل هذا الموضوع بالرغم من أن هذه العملية كانت تستخدم في القدم بطرق تقليدية، إل أن هنالك بعض الدراسات الأكاديمية التي وجدت فيها ما قد يخدمني في كتابتي لهذا الموضوع ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

1 عبد القادر بلخيره , اسهامات رسكله النفايات في تحقيق التنميه المستدامه , دراسة حاله مؤسسه soexplast بالمديه , مذكره ضمن متطلبات نيل شهاده الماستر في علوم التسيير تخصص اداره الاعمال كليه العلوم الاقتصاديه التجاريه وعلوم التسيير قسم علوم التسيير ,جامعه الجيلاني بونعامه , نوقشت سنه 2015/ 2016 , في هذه المذكره تناولت ان الباحث قد قسمها الى ثلاث فصول في الفصل الاول خصص دراسته على الاطار النظري للتنميه المستدامه ثم اعطى في الفصل الثاني مدخل عام على عمليه رسكله النفايات ثم سلط الضوء على الدراسه التطبيقيه المتمثله في كيفيه خدمه الرسكله للتنميه المستدامه .

2. سلسبيلة هاني عبد الرحيم، اعاده التدوير والاستخدام، بحث مقدم استكمالا للمتطلبات بحث مشروع التخرج في تخصص تصميم الجرافيك، كليه الفنون الجميله، قسم الفنون تطبيقيه، جامعه النجاح الوطنيه نابلس، 2017 ، قسمت

الباحثه فصول يحتوي الفصل الاول على منهجيه البحث، والفصل الثاني الذي يعتبر اهم في البحث فقد خصصته في الحديث على تاريخ تطور اعاده التدوير، والفصل الثالث دار حول التلوث البيئي، والرابع السلوكيات الفرديه الجماعيه وذكر لبعض نتائج وتوصيات واخيرا جعلته لقائمه المصادر والمراجع.

3.عبد الحق القنيعي، اشكاليه النفايات الصلبه واعاده تدويرها، في مجله الاداره والتنميه للبحوث والدراسات، العدد 9، والتي تناولت موضوع النفايات وطرق معالجتها وكيفيه تاثير هذه النفايات على الصحه العامه.

الفصل الاول :

الاطار النظري لمصطلحات الموضوع

المبحث اللأول الاطار النظري للاقتصاد الاخصر :

مفهوم الاقتصاد الأخضر توصلنا إلى أنه من الأدبيات والمفاهيم الاقتصادية الحديثة التي تجمع بين مفهوم التنمية والبيئة مع مراعاة القضايا الاجتماعية لتحقيق تنمية مستدامة .ولقد لاقى رواجا كبيرا وانتشارا واسعا حقبة الازمة المالية العالمية أين تكاثفت الجهود لترسيخ معالم الاقتصاد الأخضر .

المطلب الاول مفهوم الاقتصاد الأخضر:

يعد الاقتصاد الأخضر مصطلح جديد بدأ استخدامه في الأدبيات البيئية منذ أعوام قليلة وارتبط ظهوره بمفهوم التنمية المستدامة، ولقد عرف تطورات بارزة نلخصها من خلال الجدول الآتي

جدول رقم 01 تعريف الاقتصاد الاخضر :[1]

السنة	الوقائع
1982	نشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية "لجنة بورلاند" حيث تقوم دراسة العلاقة بين التنمية والبيئة، وبعد خمس سنوات من إنشاءها نشرت تقريرها "مستقبلنا المشترك" الذي يعرف بان التنمية المستدامة هي العلاقة بين التنمية والبيئة.
1992	انعقاد مؤتمر البيئة والتنمية في الأمم المتحدة أين اكتسب مفهوم التنمية المستدامة المزيد من الشهرة، كما تم إقرار "إعلان ريو" في البرازيل الذي يدعو كل دول العالم على التعاون لنشر وترويج نظام دولي اقتصادي منفتح يساهم في تحقيق نمو اقتصادي للجميع باعتماد جدول اعمال القرن 21 صدرا منشوران من البحوث الجامعية اللذان يرجع لهما الفضل في جذب الانتباه الدولي لمفهوم الاقتصاد الأخضر: الأول بعنوان مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر (أكد على الترابط بين الاقتصاد والبيئة سبيل لفهم التنمية المستدامة وتحقيقها) والثاني بعنوان الاقتصاد الأخضر (أكد فيه على العلاقة الواسعة بين البيئة والاقتصاد.(
2008	حقبة الأزمة المالية العالمية أين تكاثفت الجهود لتحقيق اهداف إنمائية والوصول إلى تنمية مستدامة. وتم إطلاق برنامج البيئة كمبادرة شاملة حول الاقتصاد الأخضر تهدف إلى وضع السياسات العامة ومسارات العمل بشأن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.
2009	اكتسب مفهوم الاقتصاد الأخضر شهرة وإقبال واسعين، حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد مؤتمر التنمية المستدامة وجعلت له عنوانا رئيسا "الاقتصاد الأخض

المصدر : الموقع الالكتروني www.pmeart.dz.org

[1] منى كاشط , تفعيل الاستثمارات الخضراء في الجزائر لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر وتحقيق ,جامعة سطيف ,2019 ,ص27

على ضوء المحطات التي عرفها مفهوم الاقتصاد الأخضر توصلنا إلى أنه من الأدبيات والمفاهيم الاقتصادية الحديثة التي تجمع بين مفهوم التنمية والبيئة مع مراعاة القضايا الاجتماعية لتحقيق تنمية مستدامة. ولقد لاقى رواجا كبيرا وانتشارا واسعا حقبة الازمة المالية العالمية أين تكاثفت الجهود لترسيخ معالم الاقتصاد الأخضر

من الناحية الاصطلاحية يتلقى الاقتصاد الاخضر العديد من التعريفات بينما سنقتصر على ذكر أبرز التعاريف التي أطلقتها هيئات دولية، نذكر منها - :

هيئة الأمم المتحدة: أطلقت هيئة الامم المتحدة على ضوء منشورها "برنامج الامم المتحدة للبيئة" التعريف الآتي للاقتصاد الأخضر "هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والإنصاف (العدالة) الاجتماعي [vii]ويعني في الوقت نفسه بالحد من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية (ندرة الموارد الطبيعية)"

البنك الدولي: يرى البنك الدولي بان الاقتصاد الاخضر يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية وبالنظافة بحيث يحد من أثر تلوث الهواء والآثار البيئية ويراعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية [viii]ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية ولابد ان يكون شاملا .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تشير إلى ان مفهوم الاقتصاد الاخضر هو الذي يعزز مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان أن تتواصل الثروات الطبيعية وتوفر الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتها ولتحقيق ذلك يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرصا اقتصادية جديدة

.تشير التعاريف الواردة إلى ان الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئية ومواردها وتحقيق الرفاه الاجتماعي. وبذلك يتطلب ضرورة إعادة تصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

كما أثبتت العديد من الدراسات والتقارير الفوائد التي يمكن أن يجلبها تبني االقتصاد االخضر، آخرها تقرير برنامج االمم المتحدة للبيئة الذي أصدر 2011 ،حيث ركز على حتمية الفوائد البيئية واالقتصادية واالجتماعية لهذا االقتصاد، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي ¬ : [1]

[1] نفس المرجع السابق .ص28

مواجهة التحديات البيئية: حيث ترتكز آليات التحول إلى اقتصاد اخضر بشكل خاص على خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج واستهالك الطاقة، حيث يشكل رفع كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة ركيزة أساسية لمسار التحول إلى اقتصاد اخضر¬ .

تحفيز النمو االقتصادي: يهدف االقتصاد أألخضر إلى بناء نموذج جديد للتنمية االقتصادية، يرتكز باألساس على استثمارات خضراء كبيرة في قطاعات مثل كفاءة الطاقة دارة النفايات وغيرها .المتجددة والبنى التحتية الخضراء

القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: االنتقال إلى االقتصاد أألخضر يوفر فرص عمالة أكثر، ويحقق دخل أكبر، كما يساعد االقتصاد أألخضر على تخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خالل الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها.

[1] نفس المرجع السابق ,ص30

المطلب الثاني : نجاعة االاستثمار في الاقتصاد الاخضر

التحول نحو االقتصاد االخضر بغض النظر عن الطريق الذي سيعتمد عليه سيتيح منافع عديدة، فهو يساهم في تخفيف القلق إزاء توفير ألمن في مجال الغذاء والماء والطاقة، وعلى نطاق أوسع فهو من شأنه أن يدعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة وبلوغ ألهداف االانمائية لأللفية وأهمها :

. أولا :الاقتصاد الاخضر وتغير المناخ.

حسب الوكالة الدولية للطاقة، فان ألنماط الحالية الستهالك الطاقة ستزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 130 في المائة بحلول 2050 ،مما يؤدي الى ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمعدل ستة درجات مئوية، مما يؤدي الى احتمال حدوث تغير ال يمكن اصالحه في البيئة الطبيعية، وخسائر اقتصادية قد تصل ما بين خمسة وعشرة في المائة من اجمالي الناتج المحلي االجمالي سنويا، واالستثمار في االقتصاد الذي يتميز بقلة الكربون ونجاعة الموارد هو وسيلة فعالة لمواجهة هذا التحدي .إن التحول نحو االقتصاد االخضر يرافقه أن نصف االستثمارات توجه لتغطية نفقات تغيير التكنولوجيات التقليدية بتقنيات سليمة بيئيا)قليلة الكربون(، واالستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته على أساس النظم االيكولوجية يشكل حال اقتصاديا أخضر 6إضافي حيث ستؤثر االنبعاثات في زيادة استثمارات "plus-REDD" للحد من االنبعاثات الناجمة عن إزالة االحراج وتدني الغابات، واإلدارة السليمة المستدامة للغابات وتعزيز الغطاء الغابي.[1]

ثانيا :.الاقتصاد الاخضروالاستهلاك والانتاج المستدام.

ممارسات الانتاج والاستهالك المستدام تعتبر من اهم تحديات الاقتصاد الاخضر فالانتاج المستدام يحد من استخدام وبالتالي نفاد الموارد ويفرز قدرا أقل من التلوث، فتشجيع الطلب على منتجات تتسم بمزيد من الاستدامة عبر الترويج للاستهالك المستدام يستطيع ان يوجد أسواقا جديدة لألعمال التجارية ذات ممارسات انتاجية مستدامة حيث تفضي الى زيادة تدفقات االيرادات والوظائف الجديدة. فمثال توسعت الاسواق الرئيسية لألغذية والمشروبات العضوية بنسبة 10الى 20 في المائة في المتوسط في الفترة ما بين سنتي 1999 و2007 ،ويصل حجم التجارة العالمية بهذه المنتجات حاليا الى قرابة 50 بليون دوالر. هذا التزاحم الدولي يكتسي أهمية نظرا لفرص االقتصاد االخضر الكثيرة والمتاحة لمواصلة تحفيز الاستثمار في الاستهالك والانتاج المستدامين، وفعليا يتوقع تضاعف حجم السوق العالمية للمنتجات والخدمات البيئية لينتقل من 37.1 تريليون دوالر سنويا في الوقت الحالي الى 74.2 ترليون دوالر بحلول 2020 . [1]

[1] تفس المرجع السابق ,ص31

ثالثا.الاقتصاد الاخضر وادارة المواد الكيمائية والنفايات.

إن الزيادة السريعة في استخدام نتاج النفايات الصلبة والخطرة تؤدي غالب المواد الكيميائية وا ا الى تلوث البيئة، مخاطر صحية وانبعاثات سامة وتلف في الموارد، التعرض مثال لمبيدات الحشرات)المواد الكيميائية الزراعية(يشكل خطرا مهنيا كبيرا قد يسبب التسمم او الوفاة. ينجم سنويا عن حاالت التسمم بالمبيدات ثالثة ماليين إصابة، وحاالت وفاة يصل عددها الى 220000 حالة عبر العالم، وبالتالي ونظرا لخطورة االحصائيات ظهر تحرك سريع لمعالجة مسألة ادارة المواد الكيميائية والنفايات، لترجيح كفة الخيارات السياسية واإلدارية الهادفة الى تعزيز وتنفيذ البدائل االمنة وبالتالي تشجيع التحول نحو االقتصاد االخضر .وفيما يخص ادارة النفايات الصلبة فستتأثر وحدها بنسبة تتراوح ما بين 20 و50 في المائة من معظم ميزانيات المدن، والتصدي لهدا التحدي يمكن أن يتيح فرص كبيرة لنمو اقتصادي وخلق الوظائف، ففي الواليات المتحدة االمريكية فقط تدر صناعة إعادة التدوير مبلغ 236 بليون دوالر سنويا، وهي تشغل أزيد من مليون شخص في 56000 منشأة . [1]

.

رابعا : الاقتصاد الاخضر وخدمات النظم االيكولوجية:

الرأسمال الطبيعي هو بمثابة هياكل ايكولوجية تقدم لنا البضائع)الغداء والوقود..(، والخدمات)تنظيف الهواء وتعديل المناخ)..، واألفكار)تطبيقات محاكاة الطبيعة التي يمكن ان تحدث تحوال جذريا في عملية االنتاج التقليدية..(، يعمل االقتصاد االخضر على استخدام القدرة الانتاجية لرأسمال الطبيعي

خاصة في صياغة وا في الحصول على جزء كبير من رزقهم، حيث بينت دراسات حديثة أن النظم االيكولوجية الساحلية والشعاب المرجانية توفر نسبة تقدر بـ50 في المائة من مصائد االسماك في العالم، وتوفر الغذاء لنحو ثالثة باليين نسمة باإلضافة الى 50 في المائة من البروتينات الحيوانية والمعادن لنحو 400 مليون آخرين في البلدان النامية. فاستخدام النظم االيكولوجية للتخفيف من وطأة تغير المناخ وللتكيف معه هو بيان عمل االقتصاد االخضر. [1]

[1] نفس المرجع السابق .ص32

المطلب الثالث أهداف الاقتصاد الأخضر

يعتبر الاقتصاد الأخضر الشامل اقتصادا منخفض الكربون أي أنه ذات كفاءة وهو نظيف من حيث الإنتاج لكنه أيضا شامل من حيث الاستهلاك والنتائج، استنادا إلى المشاركة والتداولية والتعاون والتضامن والصمود والترابط. وهو ينصب على توسيع الخيارات والاختيارات فيما يتعلق بالاقتصاديات الوطنية، باستخدام سياسات حمائية مالية واجتماعية هادفة ومناسبة، وتدعمه مؤسسات قوية موجهة بشكل محدد نحو الحفاظ على "الحدود الدنيا" الاجتماعية والإيكولوجية. ويدعم الاقتصاد الأخضر الشامل المساواة في الحقوق بالنسبة للرجال والنساء، وخصوصا الفئات الفقيرة الضعيفة وموجهة للموارد الاقتصادية، والخدمات الأساسية، والملكية والرقابة على الأرض وغيرها من أشكال الملكية، والإرث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الجديدة المناسبة والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناه المعبر عنه في الهدف الأول للتنمية المستدامة، وبشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.[1]

ومن أهم الأهداف الإستراتيجية للاقتصاد الأخضر كونه :

أولا- الاقتصاد الأخضر يعزز السعي إلى التخفيف من حدة الفقر:

إن الإستراتيجية التي تعنى بالاقتصاد الأخضر يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الأخضر وأن تعود بالنفع على البيئة من خلال تجديد رأس المال الطبيعي وتعزيزه، بالإضافة إلى التخفيف من حدة الفقر، وهنالك عدد من القطاعات الإقتصادية ذات الأهمية الوثيقة الصلة بالتخفيف من وطأة الفقر والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وعلى سبيل المثال، يعد قطاع مصائد الأسماك قطاعا أساسيا للتنمية الإقتصادية والعمالة والأمن الغذائي لصالح الملايين من البشر في العالم، كما أن تعزيز القطاع الزراعي يجعله قطاعا مستداما يساهم في التخفيف من حدة الفقر، كذلك فإن الزراعة المستدامة يمكن أن تزيد المساواة والإنصاف في توزيع الأغذية المنتجة، وفي الوقت نفسه تتيح الوسائل الكفيلة بتحقيق زيادات في غلاة المحاصيل، ويمكن ان تكون ظواهر الجوع والفقر والصحة والبيئة وثيقة الارتباط بالممارسات المتبعة في الزراعة والناتج المستمد منها، ومن ثم فإن الزراعة المستدامة تنطوي على إمكانات جديرة بالاعتبار للارتقاء بنوعية الحياة في المجتمعات المحلية الريفية.

ثانيا - الاقتصاد الأخضر ينطوي على إمكانات لاستحداث فرص عمل إضافية:

يتنبأ تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الاقتصاد الأخضر بأن من شأن أن تحقق مكاسب في العمالة 2050 الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر لغاية العام تتجاوز ما يمكن أن يحققه المخطط التصوري القائم على أسلوب العمل كالمعتاد، وسف تتحقق ماديا فرص عمالة جديدة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والنقل والزراعة المستدامة والنسيج، وفي القطاع الزراعي، على سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي التحول إلى الممارسات المستدامة إلى زيادة عدد فرص العمل في العمليات الزراعية وفي مجالات سلاسل الإمداد في مراحل ما قبل الحصاد ومع بعد الحصاد، وعلى نحو مماثل، فإن الإستثمار في تحسين موارد الطاقة وكفاءة استخدام الموارد في قطاع السياحة متوقع له ان يؤدي إلى تنشيط النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل.

ثالثا- الاقتصاد الأخضر يعزز كفاءة استخدام الموارد وأمن الطاقة:

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفورى المرتفعة وغير المستقرة، بالإضافة إلى تقديم حوافز تخفيفية، فإن نظام الطاقة الحالي المبني على الوقود الأحفورى هو مصدر تغير

[1] مجلة خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية ، العدد 51 جوان2019 ص327

المناخ، ويعد قطاع الطاقة مسؤولا عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومن المتوقع أن تصل مليون دولار أمريكي بحلول عام 170 -50تكلفة التكيف المصاحبة لتغير الطقس إلى ، والتي ستتحمل الدول النامية أكثر من نفها، وتواجه العديد من تلك الدول 2030 تحديات من جراء أسعار الوقود الأحفورى المرتفعة وغير المستقرة باعتبارها % من إجمالي الواردات في البلدان 15 -10مستوردة للبترول، فمثلا يمثل البترول % من عائدات صادراتها في 30الأفريقية المستوردة للبترول، ويستهلك أكثر من المتوسط، وتخصص بعض الدول الأفريقية، ومنها كينيا والسنغال أكثر من نصف % من تلك العائدات. إن 45عائدات صادراتها لاستيراد الطاقة، بينما تنفق الهند الإستثمار في مصادر الطاقة المتجددة المتوافرة حاليا، يمكن ان يحسن من أمن الطاقة بصورة ملحوظة، وبالتالي من الأمن الاقتصادي والمالي

الحفز على كفاءة استخدام الطاقة والموارد في جميع مناحي القطاعات الإقتصادية هدف محوري من الأهداف المنشودة في الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر، علاوة على ذلك، فإن التحول إلى الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع مناحي القطاعات الإقتصادية من شأنهما أن يؤمنا الاقتصاد من الصدمات التي تسببها أزمات أسعار الطاقة، وأن يؤديا إلى تحقيق مدخرات اقتصادية، ويشمل تخضير قطاع الطاقة توسيع نطاق توليد القدرة الكهربائية المنخفض الانبعاثات الكربونية وإلى دخول مرحلة الجيل الثاني من إنتاج الوقود الأحيائية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال البدائل عن الاستثمارات في مجال مصادر الطاقة الكثيفة الانبعاثات الكربونية، بالاستثمار في مجال مصادر الطاقة المتجددة، التي يمكن ان يتضاعف نصيبها إلى أكثر من ربع ، كما يشمل تخضير استخدام 2050إجمالي الطلب على الطاقة الأولية بحلول العام الطاقة القيام بتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة في قطاعات الصناعة التحويلية والنقل والبناء، وإضافة إلى ذلك، فإن الحلول التي تعنى بالطاقة المتجددة بالاكتفاء بها من خارج شيكات الكهرباء الرئيسية يتيح استغلال جزء فعال من حيث التكلفة من بليون شخص 1.4 إستراتيجية تعنى بتوفير سبل الحصول على الطاقة لصالح أكثر من ممن هم محرومون حاليا من الحصول على الكهرباء.

رابعا - الاقتصاد الأخضر يحقق منافع بيئية:

حيث ترتبط المستويات الحالية للنفايات بقوة الدخل، فكلما ارتفعت مستويات الدخل، ، أي ما يزيد 2050 مليار طن من النفايات في عام 13.1يتوقع أن ينتج العالم حوالي ، ويمكن لزيادة كفاءة الموارد 2009 % عن الكمية المنتجة في عام 20بنسبة واستعادتها، الذين يجري تمكينها عن طريق السياسات العامة الذكية، أن تقلل من تدفقات النفايات المتعلقة بارتفاع مستويات المعيشة، وأن تتجنب المشاكل المستقبلية، % فقط من كل 25 ويعد مجال استعادة النفايات مجالا واسعا، حيث يتم استعادة النفايات وتدويرها، في حين يبلغ حجم السوق العالمي للنفايات من التجميع إلى التدوير، (13) مليار دولار أمريكي في العام. 410ما يقدر بنحو إن النقلة إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يؤدي إلى تخفيض محسوس في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ففي المخطط التصوري الاستثماري، الذي يستثمر فيه ما % من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر، 2نسبته يخصص أكثر من نصف مقدار ذلك الإستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الجيل الثاني من الأوقدة الأحيائية، % في كثافة استخدام الطاقة على الصعيد 36والنتيجة هي تحقيق خفض بنسبة قدرها العالمي، تقاس بملايين الأطنان من معادل النفط في كل وحدة من الناتج المحلي . وفي المخطط التصوري الاستثماري، من شأن انبعاثات 2030الإجمالي بحلول العام جيغاطن في عام 30.6ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة أن ينخفض حجمها من ، ولذلك فإن الإستثمار في الاقتصاد منخفض 2050 جيغاطن في عام 20.0 إلى 2010 انبعاثات الكربون ينطوي على إمكانات كبيرة لمواجهة التحديات التي يفرزها تغير المناخ، مع ان من الضروري القيام باستثمارات إضافية واتخاذ تدابير في إطار السياسات العامة من اجل الحد من تركزات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف جزءا من المليون أو لأقل من ذلك.

[1] نفس المرجع السابق , ص329

خامسا - الاقتصاد الأخضر يدرك قيمة رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه:

يتضمن التنوع البيولوجي والذي يمثل النسيج الحي لهذا الكوكب الحياة على كافة المستويات، الجينات، الأنواع والنظم الإيكولوجية، ويسهم التنوع البيولوجي في رفاهية البشر على كل هذه المستويات، ويوفر اقتصاديات تتوفر لها مدخلات من موارد ثمينة،

وتتوفر لها خدمات تنظيمية وصولا إلى بيئة عمل آمنة، وتأتي هذه الخدمات غالبا، وهي ما يسمى بخدمات النظام الإيكولوجي في صورة سلع عامة وخدمات كانت غير مرئية اقتصاديا قبل هذا، بما كان سببا رئيسيا في تقييمها بأقل من قدرها وإساءة إدارتها، والخسارة الناتجة في النهاية.

ويمكن تقدير القيم الإقتصادية لخدمات النظام الإيكولوجي تلك، وتمثل قيمة تلك الخدمات الإيكولوجية جزءا أساسيا من رأس المال الطبيعي، وتمثل الموارد الطبيعية مقل الغابات، والبحيرات، والأراضي الرطبة وأحواض الأنهار مكونات أساسية لرأس المال الطبيعي على مستوى النظام الإيكولوجي، وهي عامة للغابة في ضمان استقرار دورة المياه وفوائدها للزراعة والمنازل، ودورة الكربون، ودورها في التغلب على المناخ، وخصوبة التربة، وقيمتها في إنتاج المحاصيل والمناخ المحلي اللازم للإقامة الآمنة، ومصايد الأسماك اللازمة للحصول على البروتين، وكلها عناصر هامة للاقتصاد الأخضر.

المطلب الرابع : اليات من أجل التحول للاقتصاد الأخضر:

أولا- مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر:

إن المؤشرات التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي، تنظر للأداء الاقتصادي من خلال عدسة مشوهة، خصوصا ان مثل هذه التصرفات لا تعكس مدى ما تستنزفه عمليات الإنتاج والاستهلاك من موارد رأس المال الطبيعي، ويعتمد النشاط الاقتصادي عادة على الانتقاص من قيمة رأس المال الطبيعي، إما باستنفاذ الموارد الطبيعية، أو بالتقليل من قدرة النظم البيئية على تقديم المنافع الإقتصادية، سواء عن طريق الإمداد أو سن اللوائح أو الخدمات الثقافية. وفي الوضع المثالي تقيم التغيرات الحادثة في أردة رأس المال الطبيعي بقيمة مالية، وتدخل ضمن الحسابات القومية، كما يتم حاليا بناء نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية الذي تقوم به الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، وكما يتم في طرق حساب صافي المدخرات القومية المعدلة بواسطة البنك الدولي. [1]

وكلما اتسع استخدام مثل هذه المقاييس كلما أضحت لدينا مؤشرات أكثر صدقا للمستوى الحقيقي لنمو الدخل والأعمال وقابلية النمو، وإن نظم المحاسبة الخضراء أو محاسبة الثراء الشامل، هي أطر متاحة يتوقع ان يتبناها عدد محدود من الدول في أول الأمر، ثم تمهد الطريق لقياس الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر على مستوى الاقتصاد الكلي.

ومن أجل قياس مستوى التقدم نحو الاقتصاد الأخضر ينبغي اعتماد نهج قائم على التمييز بين التدابير الخضراء والتدابير غير الخضراء، والمنتجات أو الخدمات تعد خضراء إذا كانت تحافظ على الطاقة أو الموارد الطبيعية الأخرى أو تحد من التلوث، ولا بد من وضع معايير مرجعية وطنية لقياس التقدم المحرز نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة استنادا إلى الظروف الوطنية، مثل: التقييم البيئي، الحفاظ على الموارد، الحد من التلوث، إيجاد عدد من الوظائف والإيرادات، ونصيب الموظف من الدخل المتوسط والرفاه.

ومع أنه لا توجد مجموعة من المؤشرات المتفق عليها دوليا لقياس مسار التقدم صوب إقامة الاقتصاد الأخضر، ويمكن ان تندرج تلك المؤشرات في ثلاث فئات رئيسية وهي:

[1] نفس المرجع السابق , ص329

1- المؤشرات الإقتصادية: ومنها مثلا حصة الاستمارات القطاعية أو التجميعية التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو في تخفيض النفايات أو التلوث، أو كذلك حصة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة، التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية إلى الاستدامة.

2- المؤشرات البيئية: والتي تتعلق بالنشاط الاقتصادي، ومنها مثلا كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الاقتصادي الكلي، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات، على سبيل المثال، بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي.

3- المؤشرات التجميعية: بشأن مسار التقدم والرفاه الاجتماعي، ومنها مثلا المجاميع الإقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك رأس المال الطبيعي، بما في ذلك تلك المؤشرات المقترحة في أطر العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة " ما بعد الناتج المحلي الإجمالي"، التي يمكن أن تعبر عن البعد الصحي ومختلف الأبعاد الأخرى الخاصة والرفاه الاجتماعي.

ثانيا - متطلبات وتحديات التحول إلى الاقتصاد الأخضر والحلول المقترحة:

1- متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر: من أهمها:

- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛
- الإهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر مع زيادة الموارد؛
- الإهتمام بقطاع المياه مع ترشيد الاستخدام ومنع التلوث؛
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة؛
- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة؛
- دعم قطاع النقل الجماعي؛
- تبني أنظمة تصنيف الأراضي والتنمية المختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء؛
- التصدي لمشكلة النفايات الصلبة واستثمارها فيما هو مفيد وصديق للبيئة.

[1] نفس المرجع السابق , ص331

2- تحديات التحول للاقتصاد الأخضر:

وتتمثل فيما يلي:

- عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية؛

- تفشي ظاهرة البطالة لدى شرائح كثيرة وفي مقدمتها شريحة الشباب، وتحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى، أي زيادة وظائف في قطاعات معينة وتراجعها في قطاعات أخرى؛

- إمكانية نشوء سياسات حمائية وحواجز فنية أمام التجارة الخارجية؛

- تفاقم ظاهرة الفقر، والافتقار إلى الخدمات الصحية الدنيا وإلى المياه النظيفة، والافتقار إلى كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة؛

- يعتبر خيارا مكلفا قد لا ينتج عنه نجاحا أكيدا على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، وقد يكون ذلك على حساب تحقيق أهداف إنمائية أخرى؛

- ارتفاع تكلفة التدهور البيئي في الدول العربية.

3- الحلول المقترحة لبلوغ الاقتصاد الأخضر:

من أجل نجاح مسار التوجه نحو تطبيق الاقتصاد الأخضر يجب:

أ-إنشاء إطار تشريعي سليم: حيث أن الإطار التنظيمي المصمم جيدا يستطيع تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الأخضر وتزيل الحواجز أمام الاستثمارات الخضراء؛

ب- تحديد أولويات الإستثمار والإنفاق الحكومي في المجالات التي تدعو إلى تخضير القطاعات الإقتصادية: إن الدعم الذي يتسم بمراعاة المصلحة العامة أو بمزايا خارجية إيجابية يمكن أن يكون محفزا قويا على الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر، حيث يمكن استخدام الدعم الأخضر، كتدابير دعم الأسعار والحوافز الضريبية والدعم على هيئة منح وقروض مباشرة لعدد من الأسباب:

للعمل سريعا من أجل تجنب الانحصار في الأصول والنظم غير المستدامة، أو فقدان رأس المال الطبيعي القيم الذي يعتمد عليه الشعب لكسب رزقه؛ لضمان بناء البنية التحتية والتكنولوجيات الخضراء، لا سيما تلك التي تحظى بمزايا غير مالية كبيرة أو مزايا مالية يصعب على الجهات الخاصة الحصول عليها؛ لتشجيع الصناعات الخضراء الوليدة كجزء من إستراتيجية لبناء الميزة النسبية ودفع عجلة التوظيف والنمو على المدى الطويل. [1]

[1] نفس المرجع السابق , ص334

ج- الحد من الإنفاق الحكومي في المجالات التي تستنزف رأس المال الطبيعي:

تمثل الكثير من صور الدعم كلفة اقتصادية وبيئية كبيرة بالنسبة للبلدان، وإن الخفض المصطنع لأسعار السلع من خلال الدعم يشجع على عدم الكفاءة والتبديد والإسراف في الاستخدام، مما يؤدي إلى الندرة المبكرة للموارد المحدودة، أو تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية، على سبيل المثال 27قدر الدعم العالمي لمصايد الأسماك في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو % منه ضارا، ويعتقد أنه أحد 60مليار دولار سنويا، اعتبر ما لا يقل عن العوامل الرئيسية الدافعة إلى الإفراط في صيد الأسماك المستنفذة تؤدي إلى مليار دولار أمريكي سنويا، أي أكثر من 50فقدان منافع اقتصادية في حدود نصف قيمة تجارة المأكولات البحرية العالمية؛

د- توظيف الضرائب والأدوات المبنية على السوق لتحويل أذواق المستهلكين وتشجيع الإستثمار الأخضر والإبتكار:
يمكن للضرائب والأدوات المبنية على السوق أن تكون وسيلة فعالة لتحفيز الاستثمارات، فثمة تشويه كبير للأسعار موجودة مما قد يثبط الاستثمارات الخضراء أو يسهم في عدم توسيع نطاق هذه الاستثمارات، وفي عدد من القطاعات الإقتصادية مثل النقل عادة ما تكون العوامل الخارجية السلبية كالتلوث أو الآثار الصحية أو فقدان الإنتاجية غير منعكسة على التكاليف مما يقلل من الحافز على التحول إلى السلع والخدمات الأكثر استدامة، والوضع مشابه بالنسبة للنفايات، حيث لا تنعكس عادة التكلفة الكاملة المرتبطة بمعالجة النفايات والتخلص منها على أسعار السلعة أو خدمة التخلص من النفايات، والحل لهذه المشكلة هو دمج تكلفة العوامل الخارجية في سعر السلعة أو الخدمة عبر ضريبة تصحيحية أو رسوم أو جباية، في بعض الحالات باستخدام أدوات أخرى مبنية على آليات السوق، مثل نظم الرخص القابلة للتداول.

ه- الإستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم:

إن القدرة على انتهاز الفرص الإقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسات الداعمة تتباين من بلد لآخر، وغالبا ما تؤثر الظروف القومية على استعداد ومرونة الاقتصاد للتعامل مع التغيير، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر قد يستلزم تدعيم القدرة الحكومية على تحليل التحديات وتحديد الفرص وترتيب أولوية التدخلات وحشد الموارد وتنفيذ السياسات وتقييم التقدم المحرز، فعلى سبيل المثال تم استخدام الضرائب البيئية بنجاح من قبل العديد من الدول النامية، غير ان تنفيذ وإدارة مثل هذه الضرائب قد يمثل تحديات مما قد يستلزم تعزيز القدرة الإدارية في بلد ما، وللحفاظ على القوة الدافعة وراء الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر، يجب أن تكون الحكومات أيضا قادرة على قياس مقدار التقدم المحرز، ويتطلب ذلك القدرة على تطوير المؤشرات وجمع البيانات وتحليل وتفسير النتائج من أجل توجيه عملية رسم السياسات؛

و- تعزيز الحوكمة الدولية:

يمكن للاتفاقيات البيئية الدولية أن تعمل على تسهيل وتحفيز الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وعلى سبيل المثال فإن الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف التي تقيم الإطار القانوني والمؤسسي للتعامل مع التحديات البيئية العالمية يمكنها ان تلعب دورا هاما في تعزيز أنشطة الاقتصاد الأخضر، فبروتوكول مونتريال بشان الموارد المستنزفة لطبقة الأوزون الذي يعد بشكل كبير أنجح الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف هي حالة تستحق الدراسة، فقد تمخض عن هذا البروتوكول مجال كامل يركز على استبدال والتخلص التدريجي من المواد المستنزفة للأوزون.

[1] نفس المرجع السابق , ص336

ز- الاقتصاد الأخضر خيار استراتيجي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة:

تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة لإعادة صياغة السياسة الاقتصادية بشأن العناصر الرئيسية للاستدامة وتحقيق الأهداف، ويعتبر تحقيق الأهداف شيئا رئيسيا لخطة عام وفيما يمكن أن يسهم الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل في كثير من الأهداف ،2030 تعد العناصر المختلفة وما يرتبط بها من سياسات لمثل هذا الاقتصاد ذات أهمية كبيرة لتحقيق هدف العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام وهدف الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وعن طريق تركيز الاقتصاد الأخضر الشامل على حفظ وتكوين رأس المال والثروة العامة والابتكار التكنولوجي وخلق الوظائف، يمكن أن يسهم برنامج الاقتصاد الأخضر في نمو اقتصادي مستدام شامل، وعمالة كاملة ومنتجة وعمل لائق للجميع. ويمكن لنهج الاقتصاد الأخضر الشامل أن يساعد على تحقيق هذا إلى حد كبير، باستكمال أنشطة بناء القدرات في إطار خطة السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بدعم مجموعة من السياسات والتدابير تعيد توجيه الاستثمار العام والخاص لتحقيق تحول في أنماط الاستهلاك والإنتاج.

[1] نفس المرجع السابق , ص338

المبحث الثاني: الاطار النظري للاقتصاد الدائري

بسبب تزايد كميات النفايات المنتجة على مستوى بلديات الوطن ازدادت تكاليف معالجة هذه المخلفات عدا الاثار البيئية التي تهدد صحة و سلامة السكان

المطلب الاول ماهية الاقتصاد الدائري

اولا تعريف الاقتصاد الدائري

ظهر مصطلح الاقتصاد الدائري سنة 1989 مع ظهور كتاب بعنوان "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة" الصادر عن مطبعة جامعة جونز هوبكنز الاميركية، لمؤلفيه ديفيد بيرس وآر. كيري تيرمز. يبين هذا الكتاب العالقة بين االقتصاد والموارد الطبيعية والبيئة ، و طبيعة التكامل بين النظام البيئي واالقتصادي وأهم ظواهر الانحراف في النظام البيئي وأثارها الاقتصادية. ويميز المؤلفان فيه بين ما يسمى الاقتصاد الخطي، حيث يكون استهلاك الموارد مفتوحاً، حيث يسعى إلعادة بناء رأس المال، سواء كان ماليا، تصنيعيا، بشريا، اجتماعيا أو طبيعيا، وتحسين عوائد الموارد من خلال تدوير المنتجات والمكونات والخامات المستخدمة في جميع الاوقات بما يضمن تعزيز التدفق المستمر للمواد التقنية والبيولوجية.[1]

ثانيا أهداف الانتقال إلى الاقتصاد الدائري:

الاقتصاد الدائري كنموذج اقتصادي جديد يهتم بتغيير كل أساليب الإنتاج وأنماط الاستهالك غير المستدامة. بحيث يهدف لحفظ قيمة المنتجات والمواد والموارد في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة من عمر الاستخدام وتقليل النفايات بشكل كبير . ويساهم الاقتصاد الدائري في تعزيز الكفاءة وخفض استهلاك الطاقة الكهربائية وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، إضافة إلى تحديث النظام الاقتصادي وخلق فرص عمل مستدامة .كما سيساهم الاقتصاد الدائري في ظهور نوع مختلف من المستهلكين الذين يهتمون بنموذج مبتكر من أنواع الملكية وهو ملكية الخدمات بدال للملكية الفردية للسلعة أو المنتج. ويحمل تبني هذا النوع من الاعمال فرصا منها: حفظ المواد الخام كثير عن طريق نقل الملكية من المستهلك إلى المنتج، ويعد هذا حال لمجابهة عدد من التحديات من قضية تغير المناخ، وندرة الموارد والنمو السكاني العالمي المطرد .من المتوقع أن يساهم تطبيق معايير االقتصاد الدائري في تقليل البصمة البيئية وخفض النفايات المتراكمة في مرادم النفايات وخفض نسب تلوث الهواء وحل استراتيجي لمجابهة تغير المناخ. حيث يسهم في تخفيض كمية الطاقة التي تحتاجها عمليات الانتاج الصناعي لتحويل المواد الخام ألولية إلى منتجات صالحة تساهم فكرة شراء لالستعمال، وأيضا الخدمة بدال من المنتج في الحد الكبير من ً النفايات التي تتراكم وبمرور السنوات تتسبب في مشكالت بيئية .و يهدف االقتصاد الدائري إلى فصل النمو االقتصادي عن استخدام الموارد الطبيعية و الانظمة الايكولوجية عبر استخدام تلك الموارد على نحو أكثر فعالية على المستوى الاقتصادي و البيئي معا، فهو عامل دفع نحو الابتكار في مجالات إعادة استخدام المواد و المكونات و المنتجات بأكثر فعالية بإنشاء المزيد من القيم عبر خفض التكاليف و تطوير أسواق جديدة أو تنمية أسواق قائمة .كما يهدف الاقتصاد الدائري إلى تحقيق التنمية المستدامة و سيساهم هذا االقتصاد في المدى المتوسط و البعيد في إطلاق سبع صناعات جديدة و هي: صناعة البيئة و إعادة تدوير المخلفات، توفير الطاقة و خفض استهالكها، الطاقة المتجددة و الصحة، الاقتصاد ألخدماتي و التصاميم و التصورات اإلبداعية.

[1] أ, فاطمة الزهراء قندوز , متطلبات التحول من االقتصاد الخطي إلى االقتصاد الدائري لحماية البيئة, جامعة البليدة, 2018, ص30

ثالثا متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الدائري:

ان النموذج الخطي(إنتاج، استهلاك، رمي) يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية و لذلك نحتاج إلى التحول نحو اقتصاد مختلف، حيث نستهلك بطريقة رشيدة، أين المنتجات تتمتع بفترة صالحة أطول، و أين يتم تحويل النفايات إلى موارد جديدة .هذا الاقتصاد يهدف إلى تغيير ممارسات و أسلوب حياتنا بابتكار طرق جديدة لإلنتاج و الاستهالك و استغلال النفايات. وهناك حاجة ملحة إلى البحث والابتكار على كافة الاصعدة: الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية والتجارية. ويحتاج علماء االقتصاد والبيئية إلى تقييم الاثار البيئية، وتكاليف وفوائد المنتجات. ولابد من أن يصبح مفهوم تصميم المنتجات لاعادة استخدامها مجددا قاعدة تمكننا من الاستفادة من نظم الوحدات والمكونات القياسية. و يتمثل التحدي الرئيسي في إعلام و تحسيس المواطنين، الادارات، الشركات و الجهات الفاعلة بهذا النظام الجديد .وتندرج أعمال التحول إلى الاقتصاد الدائري ضمن ثالث مجالات: الانتاج الأمثل، الاستهالك الأمثل، الاستغلال الأمثل للنفايات. [1]

[1] نفس المرجع السابق, ص31

تعد مشكلة النفايات من أكبر مشكلات البيئية الحديثة التي حضيت بالدراسات و البحوث من طرف الباحثين المتخصصين الذين سعوا بكل الوسائل و الطرق لايجاد الحلول المناسبة للتقليل و لتخلص من تراكم النفايات في الطرقات و الاحياء للحفاظ على سلامة البيئة و الفرد و من بين تلك الطرق المعالجة "الرسكلة أو اعادة التدوير"

المطلب الثاني: مفهوم رسكلة النفايات و أقسامها

من بين الوسائل المستعملة الحديثة للتخلص من النفايات عملية الرسكلة التي اصبحت ملازمة الانسان في جميع نشاطاته و ساقوم في هذا المطلب بالتعرف على هذه العملية

اولا تعريف رسكلة النفايات

رسكلة النفايات من المصطلحات المركبه لذا لابد من التطرف الى تعريفها كل لفظ مفرد ثم الى لفظ مركب

1- رسكله النفايات كلفظ مفرد

1- تعريف الرسكلة

أ. التعريف اللغوي

يعتبر مصطلح الرسكله من المصطلحات الاجنبيه المترجمه الحديثه وتعني اعاده تدوير ومن هنا نستنتج ان الرسكلة هي عمليه استعاده واعاده المواد من تيار النفايات

ب. التعريف الاصطلاحي

هي اعاده استخدام المخلفات لانتاج مواد اخرى بهدف الاستفاده منها تقليص حجم النفايات التي لا ينتفع بها ليكون تاثيرها وضررها على البيئه محدوده.

تعرف بانها العمليه التي تسمح باستخلاص المواد او اعاده استخدامها مثل استخدام النفايات كوقود او استخلاص المعادن والمواد العضويه ومعالجه التربه او اعاده التكرير الزيوت

وهي كذلك عمليه استرجاع النفايات واعاده تدويرها لانتاج مواد جديده مثل الطاقه والموارد الطبيعيه التي تستعمل في العمليات الانتاجيه وهذا بهدف الاستفاده والتقليل منها قدر الامكان ومن خلال هذه التعريف التي سبق ذكرها استخلص ان عمليه الرسكله هي عمليه استرجاع النفايات واعاده تدويرها واستخدامها مره اخرى في عمليه الانتاج بثمن الاقل من الثمن الاول. [1]

[1]- فرانك سليمان ,علم و ثقافة البيئة المفاهيم و التطبيقات ,مذكرة ماستر , الجزائر, 2012 ,ص15

ج. من المصطلحات ذات صله برسكلة النفايات

1- اعاده التدوير اي اعاده استخدام المخلفات لانتاج منتجات اخرى اقل جوده الاصليه كالورق والزجاج

2- المعالجه طريقه او تقنيات تستخدم لتغيير الصفات الفيزيائيه او الكيميائيه او البيولوجيه للنفايات وتستعمل لتقليل اضرار النفايات المتحرره منها او تستعمل لتحويل النفايات

3- اعاده الاستخدام مفهوم يعبر عن ادخال الموارد المستورده للاستخدام الاقتصادي دون احداث اي تغيير عليها اي المواد المسترده من النفايات تحول الى منتجات جديده

4- استيراد المواد ويقصد بها الانتفاع بمكونات النفايات الصناعيه في الشكل المواد الثانويه

ثانيا - تعريف النفايات

أ- التعريف اللغوي

مفرد نفايا بقيه او فضلة او ما زاد عن الحاجه

1- التعريف الاصطلاحي تنوعت واختلف التعاريف حول مصطلح النفايات بين الباحثين والمتخصصين اذكر منها

2- تعريف منظمه الصحه العالميه لقد عرفت المنظمه النفايات على انها الاشياء التي اصبح صاحبها لا يريدها في مكان ما ووقت ما و التي اصبحت ليست لها اهميه او قيمه.

3-التعريف الاقتصادي

عرفت النفايات عند الاقتصاديين على انها كل شيء تعادل قيمه الاقتصاديه الصفر او القيمه السالبه وذلك في زمن ومكان معين

4- التعريف القانوني

كما عرفها المشرع الجزائري في الماده الثالثه من القانون 01 -19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها على انها البقايا الناتجه عن عمليه الانتاج او التحويل او الاستعمال وبصفه اعم كل ماده او منتوج وكل منقول يقوم الملك او الحائز بالتخلص منه

من التعاريف السابقه نستنتج ان النفايات هي كل شيءاصبح ليس له قيمه عند الانسان من البقايا والمخلفات وبقصد التخلص منها باي وسيله من الوسائل. [1]

[1] عبدالحق القنيعي ,اشكالية النفايات الصلبة ,مذكرة ماستر, جامعة البليدة , 2013 ,ص441

2- اللفظ المركب لمصطلح النفايات

وبعد عرض كلا من التعريف اللغوي والاصطلاحي لكلا من نفايات اتطرق الان لتعريف المركب لرسكلة النفايات والتي تعرف بانها العمليات التي تسمح باستخلاص المواد او اعاده استخدامها كالماده الخام تدخل في انتاج المواد التي انتج منها نفس خامة النفاية بعد ان كانت عديمه الفائده وكانت في طريقها الى التخلص منه التخلص منها باي وسيله من الوسائل المعروفه

ثانيا تاريخ تطور عمليه الرسكله النفايات

يسعى الانسان جاهدا للحفاظ على بيئته بكل الطرق والوسائل المتنوعه عبر عصور مختلفه في القضاء على النفايات المتراكمه في الوسط البيئي المحيط به وذلك عن طريق ما يسمى النفايات للاستفاده منها مره اخرى تاريخ نشاتها مره بعده مراحل مختلفه ومتنوعه وسيتم وذكرها على النحو الاتي [1]

1- المرحله الاولى بدايه عمليات رسكله النفايات

بدا الانسان ممارسه عمليه رسكله النفايات منذ القدم في الانسان الاول قام باعاده استخدام اغصان الاشجار والحجاره وغيرها في صنع ادواتها الخاصه في حياته اليوميه واشعل النار وغيرها كما استخدم النباتات لغير الطعام مثل قشره ثمره جوز الهند والقصب حيث كان الصينيون يستخدمها النفايات دوره الحرير في تربيه اسماك في البحيرات فرقه استرجاع محتوياتها من البروتين في شكل بروتين سمك

2- المرحله الثانيه كيفيه اثناء الحرب العالميه الاولى والثانيه

استخدامات الرسكله ايضا اثناء الحرب العالميه الاولى والثانيه حيث كانت الدول تعاني من نقص الشديد في بعض المواد الاساسيه مثل المطاط والحديد مما دفع الى تجميع تلك المواد لاعاده استخدامها وبعد مرور السنين اصبحت النفايات من اهم الاساليب المتبعه للتخلص منها النظر لفوائدها البيئيه والاقتصاديه بعض العلماء ان عمليه اعاده تدوير النفايات الصلبه حيث كان العرب في الجاهليه يستخدمون المخلفات الصلبه الزراعيه والحيوانيه في تسميد الاراضي من اجل تحسين نوعيه المحصول

3- المرحله الثالثه على الصعيد الشخصي و التراثي

تطورت عمليه الرسكله حيث نجد ان كل بيت يمارسها بطريقه معينه ربه البيت مثلا تقوم بالاستخدام بعض الاشياء القديمه مره اخرى كاستخدام الملابس القديمه في تنظيف الاثاث والاواني او عندما يقوم الطفل الصغير مثلا باستخدام قطعه غير صالحه للاستخدام او تالفه في اللعب او استخدام المعلبات في الزراعه او وضع الحلي بها بعد تزيينها كل فرد يقوم باعاده استخدام الكثير من الادوات حتى لو لم يعلم انه يفعل ذلك كذلك نجد ان اجدادنا قد استفاد من استخدام بعض الادوات التي ما زال نستعملها في عصرنا هذا التي ربما اصبحت هوايه لبعض الاشخاص واصبحت من تراثنا الذي نعتز به

[1] نفس المرجع السابق ,ص450

ثانيا اقسام النفايات من ناحية الرسكلة :

هناك عده اقسام وذلك من حيث القابيله للرسكله من حيث عدمها واعاده تصنيعها لاسباب مختلفه وساعرضها بالتفصيل كالتالي

أولا نفايات القابله للرسكلة [1]

1- رسكله المخلفات البلاستيكية

يعتير البلاستيك من النفايات السهله رسكلتها تعد هي العمليه المناسبه للتخلص من المخلفات البلاستيكيه وينقسم البلاستيك الى انواع عديده يمكن حصرها في نوعين اثنين البلاستيك الناشف واكياس البلاستيك حيث تمرالمخلفات البلاستيكيه بمراحل

اولا عمليات فرز النفايات للحصول على نوعيه جيده من البلاستيك التي يمكن رسكلتها ثم يتم غسل البلاستيك بماده الصودا الكاويه مضاف اليها الماء الساخن قبل بدء عمليه الرسكله

تكسير المخلفات في ماكينه تكسير ليتم طحنها وتحويل قطع بلاستيك لحبيبات خرز تصبح على ماده خام يمكن الاستفاده منها

يتم تشكيلها وتبريدها من خلال مرور المنتج على حوض به ماء لانتاج المنتجات البلاستيكيه ثم كابلات الكهرباء

2- رسكلة المخلفات المعدنيه

تكمن عمليه الرسكله في الالمنيوم والصلب خاصه حيث يمكن اعاده صهرها في مسابك الحديد ومسابك الالمنيوم و يعتبر الصلب من المخلفات التي ترسكلها بنسبة 100% و لعدد لا نهائي من المرات حيث تحتاج عمليه تدوير الصلب لطاقه اقل من الطاقه اللازمه لاستخراجه من السبائك و اما عن التكاليف اللازمة لرسكله الالمنيوم فانها تقدر بنسبه 20% من تكاليف تصنيع وتحتاج عمليه رسكلة الالمنيوم الى 5% فقط من الطاقه اللازمه نفس الشيء بالنسبه للحديد والالمنيوم اذا يمكن اعاده تصنيعه بدون ان يفقد خصائصه من افضل العمليات في الحفاظ على البيئه تصنيع علب الالمنيوم في سته اسابيع ويمكن صنع منتجات جاهزه في خلال تلك الفتره الالمنيوم المستخدم يمكن اعاده تصنيعه مع جميع منتجات الالمنيوم للتكوين اطارات النوافذ و بعض قطع غيار السيارات

3- المخلفات الزجاجيه

يعتبر الزجاج ايضا من النفايات كثيره التدوير في العالم حيث نجده يتكون من الرمل بنسبه كبيره وتتطلب هذه الصناعه طاقه عاليه تبلغ 1600 درجه اكا اعادة تدوير الزجاج فتتطلب طاقه اقل بكثير ويعتبر الزجاج من النفايات التي يمكن اعاده تدويرها مرات متكرره ويتم نتيجه ذلك اقتصاد مقادير كبيره من الطاقه والمواد الاوليه في كل مره و بجب فرز الزجاج حسب اللون من اجل انتاج زجاج جيد كما يمكن مزج الزجاج المخلوط بالاسفلت واستعماله لرصف الطرق ويمكن ايضا استعمال الزجاج المعاد تدويره نسبه 100 بالمئه في صناعه القوارير دون اي تغيير في النوعيه او المواصفات كما تعتمد اله التدوير على سحق الزجاج وفصله عن المواد الدخيلة فتفرز ثم تنزع بعد تجميعها انتقائيا ثم يوضع هذا الزجاج المتحصل في فرس درجه حرارته تصل الى 1400 درجه من اجل اذابته واستعماله مره اخرى

[1] عبدالرزاق غريب ,دور الاعلام البيئي في تفعيل الثقافة البيئية ,مذكرة ماستر دراسة حالة ,اذاعة التبسة , 2001, ص22

4- رسكلة المخلفات الورقية

تحويل الورق المستخدم الى مواد جديده وقابل للاستخدام مره اخرى وقد استخدمت هذه العمليه لاول مره في الحرب العالمية الاولى والثانيه وذلك لما خلفتهم من النفايات وتلوث وتحويلها الى مواد جديده ومع تقدم الوقت اصبحت هذه العمليه من اكثر العمليات استخداما في دول العالم ومن بين انواع الورق المستخدم في عمليه الرسكله ورق الجرائد والمجلات وتمر هذه العمليه بعده مراحل وهي كالاتي
جمع كل الورق ثم الفرز الجيد

تقطيع ورق قطع صغيره وغسله في احواض مائيه
خلط الورقه المغسول في الالات الخاصه بخلط الورق تم التشكيل الورق على حسب الاشكال المطلوبه وتخفيفها تحت اشعه الشمس تغليف باوراق المقوى

5- رسكلة المخلفات الزراعية

هي عملية إعادة تصنيع واستخدام المخلفات الزراعية وذلك لتقليل تاثير هذه المخلفات وتراكمها على البيئه تتم هذه العمليه عن طريق تصنيف وفصل المخلفات على اساس المواد الخام الموجوده بها إعادة تصنيع كل ماده على حده وتعتبر هذه المخلفات الزراعيه من الموارد الطبيعيه المتجدده والصديقه للبيئه و يمكن استخدامها في مجالات عديده للحصول على عده منافع كما يمكن أن نعتبر هذه مشكله بيئيه كبيرة لكثير من دول العالم المتقدمة و النامية

6- رسكلة المخلفات الالكترونيه

تشمل النفايات الالكترونيه كل من التلفزيون وشاشات الكمبيوتر والحاسوب وتوابعها من المعدات و اجهزه الاتصال والفاكس والات النسخ والعاب الفيديو والبطاريات والاجهزه المنزليه الالكترونيه تاتي هذه النفايات مرتبه متقدمه بين اخطر عشر ملوثات يعاني منها العالم يصعب التخلص من النفايات الالكترونيه بشكل امن لاحتوائها على مواد نادره وكيميائيه خطيره الى انه عندما يعاد تدويرها بشكل صحيح يصبح بالامكان الاستفاده منها وتقدر كميه انتاج النفايات الالكترونيه 50 مليون طن في كل العالم لسنه 2009 وتقدر وكاله حمايه البيئه ان اعاده التدوير تجري على 10 و 15 بالمئه فقط من النفايات الالكترونيه بينما تذهب الكميه الباقيه الى مكبات النفايات والافران والصعوبه تكمن في تفكيك الروابط والتوصيلات الدقيقه وفصلها عن بعضها البعض في بنيتها الاساسيه. [1]

[1] نفس المرجع السابق ص 26

ثانيا النفايات الغير قابله للرسكلة :

هناك لا يمكن رسكلتها لبعض الاسباب فيها ومن هذه الانواع اذكر ما ياتي [1]

اولا : عبوات طعام القطط هذه العبوات لا يمكن رسكلتها مره اخرى لانها مصنوعه من خليط من المعادن والبلاستيك

ثانيا : اكياس الشيبس و اغلفه الشوكولاته وكذلك هذا النوع من النفايات لا يمكن رسكلتها لنفس السبب عبوات القطط

ثالثا : زجاجات طلاء الاظافر لا يمكن رسكلتها ايضا لانها لا تزال تحتوي على مواد خطره بعد رميها

رابعا : صناديق البيتزا لا يرسكل ايضا بسبب احتواء تلك الصناديق على الزيوت التي تخرج من البيتزا وتلك الزيوت تسبب مشاكل في عمليه الرسكله

خامسا : الادويه لا يتم رسكلتها لأنها يتم اعطائها الى الصيدليه المحليه

سادسا : المناديل المستعمله لا يمكن رسكلتها لانها تحتوي على اوساخ لا يمكن ازالتها اثناء القيام بعمليه الرسكله

سابعا :عبوات العصير كذلك لا تراسل لان غطائها بلاستيكي يجعلها غير مناسبه في عمليه الرسكله

ثامنا : عبوات القهوه هذه العبوات ايضا لا يمكن رسكلتها لانها غير مقبوله عاده للرسكلة

تاسعا : اواني النباتات البلاستيكيه هذا النوع ايضا لا يمكن رسكلتها لانها تحتوي على نوع من البلاستيك لا يترسكل

[1] المرجع نفسه ,ص 30

المطلب الثالث عمليه رسكلة النفايات انواعها وشروطها:
لعمليه الرسكله انواع مختلفه المطلب يعرض كل من انواع الرسكله والشروط الواجبه لهذه العمليه.

أولا : انواع رسكلة نفايات:
تنقسم رسكلة النفايات الى انواع باعتبارين اثنين هما:

1- من ناحيه مصدر النفايات يوجد صنفان من رسكلة النفايات هما:
. أ- اذا كان مصدر النفايات من المنازل او من محلات تجاريه او من ادارات يتم جمعها ثم نقلها وبيعها من طرف وسطاء او من طرف من جمعها وافرازها واتباع الى مؤسسه مختصه برساله.
ب. اذا كان مصدر النفاية المؤسسه المنتجه والمختصه في الرسكله فانه يقوم مباشره بإعادة تصنيع تلك النفايات.

2- من الناحية العلمية

يمكن تقسيم الى نوعين من هذه الناحيه هما.

1 **رسكلة المنتوج** : تعتبر حل ضروري وبديلا للانتاج الجديد ويمكن تطبيقها على الانتاج الكامل او المكونات او الاجزاء كالاتي :
أ مشكله المنتوج مع المحافظه على شكله وبنيته وقيمته عاليه بعد سيانته او تطوير واعاده استخدامه لنفس الوظائف والمهام او غيرها
ب تذكره المنتوج بعد تفكيكه واخضاع مكوناته واجزائه لعمليه الانتاج ويعتبر هذا النوع اقل قيمه من نوع السابق

2. رسكلة المواد : الاستفاده من المواد الداخله في صناعه اي منتوج من خلال اعاده تصنيعها في صناعه مماثله او مختلفه بعد فصل المواد الداخله في صناعتها عن بعضها البعض مع مراعاه شروط حمايه البيئه كالاتي

المواد من خلال اعاده تصنيعها واستخدامها كمواد تشغيل
ب- اعاده تدوير المواد من خلال معالجتها كيميائيا او حراريا لتصنيع مواد خام جديده.[1]

[1] طارق غنيمي ,الادارة السليمة للنفايات , مذكرة ماستر, جامعة سوق أهراس, 2010 ,ص250

ثانيا شروط نجاح عمليه رسكله النفايات

اي عمليه لابد من توفير بعض الشروط فيها وكذلك عمليه الرسكله التي نجد ان المختصين قد وضعوا لها بعض الشروط المناسبه ومن بين هذه الشروط

1 سهولة الحصول على المخالفات و سهوله فرزها
2 ان تكون المواد الخام في النفايات صالحه للاستخدام
3 ان تدرس الرسكلا ومقارنتها والاقتصادي
4 ضروره توفر سوق تجاري للمنتجات المعاد رسكلتها
5 قبول المنتجات المرسكله من طرف المستهلكين
6 وجود رقابه فعاله من طرف الجهات المعنيه على المؤسسات التي تعمل في مجال الرسكله النفايات مع احترام المقاييس المطلوبة

المطلب الرابع النفايات ادواتها وخطواتها

تحتاج عمليه الرسكله العديد من الالات والادوات لكي تتم بشكل جيد وتتم هذه العمليه وفق خطوات معينه وفي هذا المطلب سوف اعرض الادوات والخطوات لرسكلة النفايات

أولا : الادوات المستعملة في عملية رسكلة النفايات

تنوعات الادوات والاداب والالات المستخدمه في عمليه رسكله النفايات ومن بين هذه الادوات اذكر ما يلي

1 : الات السحق عباره عن الات تسحق وتطحن النفايات كالمواد بلاستيكيه المستهلكه وتقوم بتحويل النفايات الى سلع موحدة مطلوبه لتسهيل عمليه اعاده تصنيع

2 : ماكينه حبيبات البلاستيك الانتاج المواد الخام تذوب المواد البلاستيكيه وتتم تصفيتها ضمن هذه الالات السحق ويتم تحويلها الى حبيبات

3 : اله التمزيق هي عباره عن الات تستخدم في عمليه رسكلة جميع انواع المعادن و هي تاتي بعدة انواع وتاتي هذه الآلات باحجام على حسب أنواع النفايات التي يمكن رسكلتها ومن بين هذه النفايات التي يتم تمزيقها الاطارات : المعادن ، بلاستيك والقمامة.

4 : المخروطية

هي عباره عن ماكينه تستخدم لازاله الماء من ماده البلاستيكيه رقيقة الجدران في عملية إعادة التدوير

خامسا : الات فواصل الطرد المركزي هي عباره عن قطعه الذي يضع خيار دوران حول محور ثابت و تعمل على الة الطرد المركزي باستخدام مبدأ الترسيب. [1]

[1] نفس المرجع السابق ,ص251

ثانيا الخطوات المتبعة في عملية رسكلة النفايات

لعملية رسكلة النفايات أربع مراحل و خطوات و هي :

1 : تجميع النفايات: تتمثل الاساليب الحديثه بعمليه تجميع لغرض الرسكله في انشاء مراكز التجميع وذلك لتخسيس مساحه صغيره تكون مجهزه لاستقبال المواد القابله للرسكله وشرائها بسعر رمزي مراكز تجاريه على ان يقوم اقرا مركز تجميع بتجميعها

2 : فرز النفايات : في حاله وجود خطه او برنامج لاعاده تدوير يتم اتخاذ تدابير واجراءات لجمع النفايات مفرزات جزئيا او كليا في المصدر وذلك للتخفيف من الجهود المبذوله في اعمال الفرز وتقليل التكاليف المترتبه على ذلك ما هي والمراكز التجاريه وذلك بوضع كل نوع من النفايات في صندوق خاص ولكن الامر الشائع في اغلب الدول الناميه هو ان عمليه الفصل او الفارس تتم في مراكز تجميع الالات والتجهيزات المناسبه لفصل المكونات الرئيسيه هناك عدد الطرق لفرز النفايات الصلبه منها :

أ.الطرق اليدويه التقليدية والتي تعتمد وتزود بمختلف الادوات الوقائيه قفازات غير قابله للثقب اقنعه واقيه للفم اغطيه للراس ويكون مكان الفرز مغطى من الشمس لمنع تفاعل النفايات معها وما يمكن ان يحدث من خطر كما يجب ان يتوفر وضع النفايات المفرزه فيها وتزويدها بلاصقات تحمل البيانات الخاصه بكل نوع من النفايات.

ب **.الفرد المغناطيسي** حسب هذه الطريقة توضع النفايات على رواق متحرك يتعرض الى ماده مغناطيسيه تجذب اليها المعادن القابله للجذب المغناطيسي.

ج.الفرز الهوائي حيث يتم عزل النفايات حسب كثافتها وحجمها وتقذف في الهواء ليتم عزل المواد المتشابهه حسب مسافة القذف تعرف ان فرز النفايات في المصدر له اهميه كبيره حيث ان النفايات تبقى نوع ما نظيفه وغير مختلطه بغيرها اذا جانب تقليل التكلفه الماليه للعمليه وهذا امر يتوقف على المستوى التعليمي والثقافي والتوعيه للسكان وبرامج التوعيه والحوافز والعقوبات.

3- يتم جمع النفايات وفرزها يتم توجيهها لتصنيع تدخل في العملية الانتاجيه كمواد اولية اولها او مضاف اليها نسبه معينه من الماده الخام الاصليه ويكون ذلك بتوجيه كل نوع من النفايات الصلبه المفروزه نحو المصنع الخاص باستخدامها.

4- نشر المنتجات المصنعة في السوق عندما يتم الانتهاء من المنتج المعاد تدويره ويمكن ان يكون جزء من حملات الحد من النفايات عن طريق شراء المنتجات المصنوعه من المواد المعاد تدويره ومن المستهلك جدا تحديد المنتجات من المواد القابله لاعاده التدوير لانه يتم ذكر ذلك على ملصق المنتج [1]

[1] نفس المرجع السابق ,ص252

خلاصة الفصل

تكاد تكون مشكلة سوء استخدام الموارد الطبيعية و أثرها على البيئة و استنزاف المقومات الاساسية فيها كبرى المشكلات ال تي يواجهها عالمنا المعاصر ان تحقق النمو المستدام المتوازن يعني حدوث نمو اقتصادي يراعي الجانب البيئي حيث ان استخدامات الموارد البيئية الموجودة في النظم البيئية الطبيعية و الاصطناعية لا يتجاوز قدرتها على التجدد وهو الامر الذي يتم في حال اعتمدت الدول في العالم سيايات تنمية تحمي الموارد المتاحة .

الفصل الثاني
سياسة التشغيل
في
الجزائر

المبحث الاول مفاهيم أساسية حول العمل

إن مشكلة تحديد المفاهيم و اختلاف التعاريف و تفسيراتها يمكن أن يزعزع الثقة في كثير من الأجهزة الإحصائية، فما تزال هناك الكثير من المفاهيم المستخدمة في تحديد القوى العاملة، غامضة و غير واضحة من الناحية الإحصائية، كالسكان النشطين اقتصاديا و غير النشطين اقتصاديا، أولئك ممن هم في سن العمل و مصنفين على أنهم خارج القوة العاملة، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى قضايا هامة، تتعلق خاصة بالعمل و أنواعه، ثم تقديم تعريف شامل و دقيق للقوى العاملة و كيفية تحديدها و في آخر هذا المبحث إلى إنتاجية العمل و معدلي النشاط و الشغل و كيفية قياسهما .

المطلب الأول : مفهوم العمل و أنواعه

أولا :مفهوم العمل :

من المعروف أن العمل هو أحد عناصر الإنتاج الرئيسية، ورغم أن الأفراد العاملين لا يشكلون بمفردهم النشاط الإنتاجي، إلا أنهم القوة البشرية التي تؤثر بشكل فاعل على النتائج النهائية لمجمل العملية الإنتاجية لذلك نجد عدة تعاريف للعمل يختلف فيها معظم الباحثون و سنتطرق لبعضها فيمايليّ

- العمل هو ذلك النشاط الذي يستهدف، إنتاج و تقديم السلع و الخدمات التي تشبع حاجات ورغبات الأفراد الآخرين
- العمل هو ذلك الجهد البشري الموجه نحو إنتاج أثر نافع، سواء كان هذا الأثر ماديا محسوسا أو معنويا أو مجردا هو بذل طاقة عقلية أو عصبية أو عضلية

-يعتبر كذلك عنصر من أكثر عناصر الانتاج مرونة، لذا فإن تحقيق التقدم و التطور لا يتوقف فقط على كفاءة إستخدام الموارد المادية فحسب،بل الكفاءة في إستخدام الموارد البشرية لتحسين مستويات المعيشة.

ثانيا :أنواع العمل :

للعمل أنظمة مختلفة منها :

أ. نظام الرق : و هو يعني امتلاك و إستخدام شخص ما لشخص آخر كما يشاء، و نميز نوعين من الرق: الرق قصد إنتاج الخيرات و الرق المتعلق بالخدمات المنزلية، النوع الأول يتم فيه إستخدام المملوك في الزراعة و الصناعة كما كان ذلك في أمريكا بعد إستعمارها من طرف الأوربيين و انتهى بالحرب الأهلية ، أما النوع الثاني فهو منتشر في جميع أنحاء العالم، و هو يزول تدريجيا، لكن ربما 7633الأمريكية سنة حتى اليوم نجده في مناطق معينة

ب. نظام العمل المضظر (العبودية) :و هو يصف حالة وجود أسياد يهيمنون على رجال لديهم بقيود معينة لكنهم أحرار في المبدأ. يسمون بالعبيد يخضعون لنظام العبودية، ظهر هذا النظام في اوربا بعد انهيار نظام الرق بسقوط الإمبراطورية الرومانية، حيث أدى الى ظهور الرأسمالية و العمل بالأجرة في المصانع.و من مميزات هذا النظام :

-أن العبد يقوم باعمال مجانية لسيده لاسيما خدمة الأرض .

-في حالة زراعة قطعة أرضه الشخصية (للعبد) يدفع قسط معين من الثمار لسيده .

-الإلتزام بالبقاء على قطعة أرضه لا يغادرها .[1]

[1] سايح حنان , سياسة التشغيل في الجزائر, مذكرة ماستر, جامعة أبوبكر تلمسان ,2014, ص3

ج. العمل بالأجرة :هو العمل الذي أصبح اليوم شاملا، و الذي يميزه العمل المضظر هو أن العامل حر في شخصه، ضف الى ذلك انه يتقاضى أجرة نقدية مقابل عمله لصاحب الورشة أو المصنع، و يقوم العامل بابرام عقد العمل مع صاحب العمل بنص فيه مدة العمل و طبيعته و عمولته .

د. أنواع أخرى للعمل : هناك أنواع أخرى للعمل، حيث نجد نظام الخمس الذي مبد وٴه هو أداء عمل مقابل خمس ثماره، كذلك نجد العمل بالمكافئة، و هو يصف حالة العامل الذي يقوم بمهمة معينة مقابل 1مكافئة على إنجاز العمل مهما كان الوقت الذي تتطلبه المهمة

المطلب الثاني: القوة العاملة و طرق تحديدها

إن مجموع السكان"" PT" يتكون من فئتين، فئة بلغت السن القانونية للعمل و نطلق على هذه المجموعة مصطلح السكان في سن العمل"PAT" و فئة أخرى لم تبلغ هذا السن أو تجاوزته، و يقسم السكان كذلك الى سكان ينتمون للقوى العاملة PA و سكان خارج القوى العاملة PNA و يطلق الإقتصاديون على هذين الصنفين السكان النشطين و غير النشطين

يمكننا تعريف القوة العاملة على أنها :

هي مجموعة أفراد القوة البشرية باستثناء الأشخاص الذين لا يرغبون العمل. اي مجموعة أفراد القوة البشرية الذين يمارسون العمل فعلا أو الذين يرغبون فيه، و يمكن القول إن القوة العاملة هي مجموعة الأفراد في الفئة العمرية 15-65 الذين يعملون أو يبحثون عن عمل

تمثل قوة العمل ما يعرف بالفئة النشطة اقتصاديا من السكان، و هي الفئة التي تتراوح أعمارها بين

تمثل قوة العمل ما يعرف بالفئة النشطة اقتصاديا من السكان، و هي الفئة التي تتراوح أعمارها بين 15-65 بعد إستبعاد. ربات البيوت و المرضى و العاجزين عن العمل و فئة الطلاب فيً المدارس و الجامعات وكلما ارتفعت نسبة قوة العمل الى حجم السكان كلما كان ذلك من العوامل. الإيجابية، لأنه يساعد على زيادة حجم الإنتاج و الدخل في البلد و العكس صحيح في حالة إنخفاض النسبة المذكورة. وتسمى نسبة قوة العمل الى حجم السكان بنسبة المشاركة أو معدل المشاركة و تقاس بالصيغة التالية [1]

نسبة المشاركة= حجم قوة/ حجم السكان *100

[1] نفس المرجع السابق , ص4

المطلب الثالث:إنتاجية العمل و معدلي النشاط و التشغيل

1 :إنتاجية العمل :

الإنتاجية هي مؤشر يقيس فعالية عوامل الإنتاج، و يعبر عنها باقامة النسبة بين الإنتاج و كمية احدى عوامل الإنتاج

تعرف إنتاجية العمل بشكل واسع على أنها الناتج من ساعة عمل العامل.

ويمكن قياس الإنتاجية بطرق مختلفة

إنتاجية العمل(حسب العدد) =كمية الانتاج /عدد العمال

إنتاجية العمل(حسب وقت العمل) = كمية الانتاج / عدد ساعات العمل

إنتاجية العمل(حسب القيمة) = القيمة المضافة/عدد العمال أو عدد ساعات العمل

2 :معدل النشاط و معدل التشغيل:

معدل النشاط :

يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطيين على حجم السكان الإجمالي و هو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن إلا أن هذا المعدل لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأننا أدمجنا أفرادا لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل في حساب هذا المعدل. لهذا نلجأ الى مقياس أكثر دقة و هو معدل النشاط الصافي و الذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 فرد من السكان الذين هم في سن العمل و يعكس درجة حب العمل بين السكان و الى حد ما حالة النشاط الإقتصادي من ركود أو إنتعاش بالإضافة الى معتقدات المجتمع.

حيث تعطى معادلة معدل النشاط على الشكل التالي:

معدل النشاط = الفئة النشيطة/الفئة الكلية

و يتوقف هذا المعدل على العوامل المؤثرة في البسط و المقام اي العوامل التي تؤثر في حجم السكان النشطين و حجم السكان في سن العمل، ونذكر من بينها:

- القوانين التي تحكم سن العمل المسموح به و المدة الإجبارية للتعليم.
- القوانين التي تحكم ظروف التوقف عن العمل (سن التقاعد العادي و المسبق)
- مدى مشاركة النساء في اليد العاملة.
- الظرف الإقتصادي و ما يتميز به من ركود أو إنتعاش.
- نظام التأمين على البطالة.
- معدل الزيادة الطبيعية للسكان و تطور مؤشر الأمل في الحياة.
- يعبر عنه بالنسبة بين الأفراد العاملون و عدد أفراد الفئة النشطة، اي يقيس نسبة العاملين من الفئة النشطة حيث

معدل التشغيل= العاملون/الفئة النشيطة [1]

[1] نفس المرجع السابق , ص5

المطلب الرابع : محددات سوق العمل

إن ضرورة المعرفة المعمقة بالمفاهيم الخاصة دّ بسوق العمل و مؤشراته تحتل مكانة خاصة في الفهم الجيد لديناميكية و اختلال سوق العمل، لذا ألقينا الضوء في هذا المبحث على دالة العرض من العمل و دالة الطلب على العمل ثم آلية تحقيق التوازن في سوق العمل من خلال إعطاء بعض التعاريف و المفاهيم لسوق العمل لأجل التحليل الدقيق لواقع الطلب و العرض و التوازن في سوق العمل .

أولا : عرض العمل

قبل التطرق لموضوع عرض العمل يتوجب علينا إعطاء مفهوم لمعنى سوق العمل:

أ : مفهوم سوق العمل :

هي المؤسسة التنظيمية الإقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل و الطلب عليه، اي يتم فيها بيع خدمات العمل و شراؤها وبالتالي تسعير خدمات العمل يعطي كودمان GOOD MAN تعريفا عمليا لسوق العمل المحلي، فيعرفه بأنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال و التي فيها يشتغل معظم القاطنين.

يمكن تعريف سوق العمل إقتصاديا، بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف أي تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل.

يعرف سوق العمل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين و البائعين لخدمات العمل، و البائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خذماته، و المشتري هو صاحب المنشأة و أن صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خذمات العمل، و بهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع و المشتري

ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق، مايلي:

- غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العمالية بالنسبة للعمال. كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الإنتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية.

- سهولة التمييز بين خذمات العمل : حتى و لو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس و اللون و الدين، أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة .

- تأثر عرض العرض : و ذلك بسلوك العمال و تفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفرا،،مستوى الدخل،نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة). تأثر سوق العمل و ارتباطه بالتقدم التكنولوجي : و تنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين:

عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم الغاء بعض الوظائف و بالتالي تظهر البطالة.

تغيير بعض الوظائف أو الغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة و مستوى تعليمي أعلى.

سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب و العرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الإقتصادي[1]

[1] نفس المرجع السابق , ص9

ب :مفهوم عرض العمل:

يمثل العرض من العمل مجموع أفراد القوة العاملة سواء كانوا عاملين فعلا أو عاطلين عن العمل. أي أن عرض العمل يمثل جميع من لديهم نزعة الى العمل (أو رغبة فيه)

بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال حيث أنه لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل و العامل الذي يقدمها ذاته، فظروف العمل و طبيعته و عدد الساعات الأسبوعية للعمل و طلب العامل نفسه لوقت الفرا،، كلها عوامل الى جانب عامل الأجور و التكاليف تدخل في تحديد ظروف عرض العمل.

ج :محددات العرض :

يمكن قسمة عرض العمل الى عدة مكونات

-حجم السكان و تركيبهم.

-المشاركة في قوة العمل (أي القرار في استعمال الوقت المتاح بين العمل و استعمالات أخرى).

-عدد الساعات التي يرغب المشارك في قوة العمل عرضها للبيع.

-الإستثمار في رأس المال البشري (لتحسين نوعية العمل المفروض و بالتالي عوائده).

-خيار المهنة و القطاع.

وتختلف محددات عرض العمل و معدلاته حسب الجنس (عرض العمل النسائي مثلا) و العمر و العرق و مستوى التعليم و المؤثرات الإقتصادية و الإجتماعية الأخرى.إلا أن الإقتصاديين يركزون عادة على الصلة بين الأجر و العرض. و تشير النظرية الإقتصادية الى أن عرض العمل دالة في الأجر الحقيقي أي :

ثانيا: الطلب على العمل

أ: مفهوم الطلب على العمل :

إن الطلب على العمل على المستوى الإجمالي يمثل قدرة الإقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين، و يعني ذلك تجميع الطلبات الفردية لأصحاب الأعمال، و الطلب على العمل من وجهة نظر صاحب العمل (الطلب الفردي) يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند أجر حقيقي معين و في فترة زمنية معينة و مكان معين، مع بقاء العوامل الأخرى ثابثة، و عليه فان صاحب العمل هو الذي يحدد الكمية المطلوبة من العمل.

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، كما أن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في انتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل أنه طلب مشتق، بمعنى 2انه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها. [1]

[1] نفس المرجع السابق , ص5

ب :محددات الطلب على العمل

تعمل المنشآت على مزج عناصر الإنتاج المختلفة (شكل خاص رأس المال و العمل) لإنتاج السلع و الخدمات التي تباع في السوق، و يعتمد الإنتاج الكلي و الطريقة التي يتم بها مزج رأس المال و العمل على

-الطلب على المنتج.

-رأس المال الذي يمكن الحصول عليه عند أسعار معينة.

-اختيار التقنية المتوفرة للإنتاج.

-الأجور النسبية لرمز العمال.

وعند دراسة الطلب على العمل نهتم بدراسة كيفية تأثر عدد العمال الذين يتم توظيفهم بالتغيرات في العناصر أعلاه، و عند ثبات العناصر الثلاثة الأولى يتغير الطلب على العمل بالتغيرات في الأجر.

و يستند النموذج المبسط لتحليل الطلب على العمل على أربعة فروض:

فالزيادة في الأجر تعني زيادة في التكاليف و عادة ما تؤدي الى زيادة في أسعار المنتج و بالتالي قلة الإنتاج و بالتالي تقليص الإستخدام(تأثير الحجم) ، و من جانب آخر كلما زادت الأجور، بفرض ثبات سعر رأس المال (على الأقل في البداية)، كلما كان هناك دافع لدى أرباب العمل لتقليص التكاليف عن طريق تبني أساليب إنتاج تعتمد بدرجة أكبر على رأس المال و بالتالي تقليص الإستخدام (تأثير الإحلال).

-و يستند النموذج المبسط لتحليل الطلب على العمل على أربعة فروض:
- يسعى صاحب العمل الى تعظيم الربح (الفرق بين إيراد المبيعات و تكاليف الإنتاج.
- تستأجر المنشآت عاملي انتاج متجانسين (العمل و رأس المال) و يمكن الإحلال بينهما.
و تعتمد العلاقة المحددة بين الإنتاج و عوامله على التقنية المستعملة.
- إن الأجر بالساعة هو التكلفة الوحيدة لعنصر العمل.
- إن سوق العمل و سوق السلعة المنتجة هي أسواق تنافسية.

ثالثا: التوازن في سوق العمل

بعد دراسة كل من العرض و الطلب على العمل من المناسب أن ننتقل الى التوازن في سوق العمل و الذي يحدث نتيجة تفاعل كل من قوى العرض و الطلب على العمل في السوق، الأمر الذي ينتج عنه تحديد مستوى الأجور و ساعات العمل المعروضة و المطلوبة، و التعريف الأدق للتوازن في س وق العمل هو أنه يمثل عدد لساعات التي يرغب العمال عرضها و بيعها في السوق و التي تتساوى مع عدد الساعات التي يرغب أصحاب العمل في شرائها أو استخدامها.
ومن المفترض في سوق متوازنة ان تعيد تصحيح نفسها إذا اختل بعض من جوانبها زيادة العرض أو الطلب أو نقصان أحدهما). فزيادة العرض أو نقصان الطلب يؤدي الى نقصان في الأجور و نقطة التوازن الجديدة و العكس صحيح أيضا و يمنع تحقيق التوازن ظروف عديدة مثل: تجزئة السوق، تدخل نقابات العمال، عدم مرونة الأجر،تكلفة تكون رأس المال البشري، تكلفة الإنتقال و غيرها [1]

[1] نفس المرجع السابق , ص11

المبحث الثاني سياسة التشغيل في الجزائر :

لقد كانت سياسة التشغيل دوما جزءا لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الموارد البشرية، والهدف من التنمية في النهاية هو توفير العيش الكريم للمواطن.

المطلب الاول : ماهية سياسة التشغيل :

لقد كانت سياسة التشغيل دوما جزءا لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعيةً فلا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الموارد البشرية، والهدف من التنمية في النهاية هو توفير العيش الكريم فمن واجب الدولة توفير فرص العمل للقادرين عليه.

أولا: تعريف سياسة التشغيل:

تحظى سياسة التشغيل في معظم الدول بالأولوية باعتبارها تلعب دوار مهما في تحقيق جملة من الاهداف و هي ترتبط بعدة قطاعات منها الاقتصادية و الاجتماعية فهي تسعى الى تحقيق الرفاهية والقضاء على العديد من المشاكل والآفات الاجتماعية

1 :مفهوم التشغيل:

قبل التطرق لتعريف سياسة التشغيل لابد من الوقوف عند تعريف التشغيل والذي تعد دت تعاريفه ونذكر منها ما يلي:

هناك تباين وتعدد كبير في شرح مفهوم التشغيل سواء لدى الاقتصاديين أو الباحثين في علم الاجتماع، وهذا التباين نابع من اختلاف الزوايا التي يتم من خلالها النظر للموضوع، اذ يعرف لدى الاقتصاديين بانه استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يشترط أن يشارك الشخص في العمل، لرفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين، وكذا حقه في الامتيازات المترتبة خلال مساره المهني

2. المفهوم الحديث للتشغيل

التشغيل يشمل الاستمارارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته والتي يتوجب على المؤسسة الاعتارف بها كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية، وعلى هذا الأسا فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس التطوير و الترقية

3.وحسب المنظمة الدولية للعمل :

يكون الشخص قابلا للتشغيل عندما.

يمكنه الحصول على منصب شغل.

يحافظ عليه ويتطور في عمله ويتكيف مع التغيير.

يتحصل على منصب عمل آخر، إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه. [1]

[1] فاطمة الزهارء بوكابوس ، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، دارسة ميدانية لشباب ولاية (البويرة من ممارسي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل،قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة،2011-2012 , ص8

أشكال التشغيل:

أ . تشغيل المباشر: والذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة، دون الالتجاء إلى مكاتب التوظيف للترشيح لهذه الوظائف.

ب. التشغيل المؤقت: أحد أشكال الاستخدام المؤقت، يلحق بمقتضاه العامل لفترة محددة، كأن يشتغل خلال فصل

الصيف ليحل محل العمال المعني ين بالإجازت السنوية المستخدمة، وقد تزايد ا الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع جملة من التغيارت التي حدثت خلال ً السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية، ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاثة أصناف من الوضعيات وهي:

تعويض عامل غائب.

نمو استثنائي أو مفاجئ للعمل.

تشغيل فئات قليلا يتم تشغيلها بين طالبي العمل.

وبهذا يكون هدف التشغيل التعديل بين الطلب والعرض لليد العاملة، وعلى هذا الأساس ً يرتبط مفهوم التشغيل بظاهرة البطالة ارتباط وثيقا أيضا فخلق فرص العمل وتحقيق التشغيل الكامل من الأمور التي يجب أن تتكفل بها لرفع المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع، ولتحقيق تنمية شاملة

:تعريف سياسة التشغيل

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين أساسيتين، وهما:

سياسة: والتي تعني مجموعة من الإجارءات الإدارية والتدابير التنظيمية.

- التشغيل: وهي كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني وجسدي يشغل بها وقته لقاء أجر

كذلك نجد تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

فحواه سياسة التشغيل في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج.

كما يمكن تعريفها أيضا الحكومية على أن ها مجمل التشريعات والقارارت والاتفاقيات الثلاثية الأطارف (الحكومة، أصحاب ووضع العمال)الهادفة إلى التنظيم الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل [1]

[1] نفس المرجع السابق ,ص9

المطلب الثاني: أنواع وأبعاد سياسة التشغيل:

تهدف بعض سياسات التشغيل إلى التركيز على جانب التكوين والتدريب وا عادة التأهيل بينما يهدف غيرها إلى تحسين ظروف العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية. كما تركز سياسات أخرى على رفع الطلب عن القوى العاملة وعلى تقاسم العمل.

أما فيما يخص أبعاد سياسات التشغيل تؤول إلى عدة جوانب، والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الارمية إليها فمنها ما هي أبعاد اقتصادية، ومنها ما هي اجتماعية، ومنها ما هي تنظيمية وهيكلية.

يمكن إجمال أنواع وأبعاد وأهداف سياسة التشغيل فيما يلي

أولا : أنواع سياسة التشغيل :

ومن ، يمكن تقسيم سياسة التشغيل إلى عد ة أنواع وذلك باختلاف المعايير المعتمدة للتمييز بينها هذا المنطلق نميز بين مجموعة من سياسات التشغيل من خلال معيارين أساسيين:

المعيار الأول: سياسات التشغيل بحسب وسائل تدخل الدولة.ّ

المعيار الثاني: سياسات التشغيل بحسب النمط الاقتصادي السائد. :

1-المعيار الأول:سياسات التشغيل بحسب وسائل تدخل الدولةّ ونميز نوعين من السياسات من خلال هذا المعيار:

أ- سياسات التشغيل الإيجابية أو النشطة وتعرف هذه السياسات على أنها مجموع الإجاراءات الهادفة للحفاظ على مستوى العمالة الموجودة، وتهدف إلى خلق مناصب شغل جديدة، وكذا تكييف اليد العاملة حسب حاجة الاقتصاد، وتعرف كذلك بأنها سياسة التشغيل المحفزة وتهدف إلى مجابهة البطالة وندرة فرص العمل، وتطوير مهارت وقدرات القوى العاملة وتحسين فرص العمل المتاحة.

ب - سياسات التشغيل السالبة أو غير النشطة: ، تهدف إلى الحد من الآثار الناجمة عن البطالة وا عادة التكييف الاقتصادي والهيكلة التكوين المهني قصد مواءمة التأهيل لحاجيات سوق العمل والاقتصاد، ي صنف هذا الشكل من السياسات ضمن المقاربات أو الاجراءات الوقائية أو الاستباقية تجنبا لفقدان مناصب العمل أو اختلال ملائمة العروض مع طلبات العمل وتتمثل هذه السياسات في توفير الإعانات الاجتماعية مثل إجارءات التقاعد التعويض عن البطالة

2- المعيار الثاني: سياسات التشغيل بحسب النمط الاقتصادي السائد :

وهنا نميز نمطين

أ.سياسة التشغيل في ظل الاقتصاد الاشتراكي :

حيث لا تخرج هذه السياسات عن نطاق الدولة، وتعتبر القطاع الموظف وتقوم بعملية تخطيط السياسة التشغيلية، وتحدد البارمج والآليات قصد تنفيذها، فالدولة تقع ضمن مسؤولياتها مهمة التكفل بخلق فرص عمل جديدة ودائمة. [1]

[1] نفس المرجع السابق ,ص10

ب.سياسة التشغيل في اقتصاد السوق :

تقوم الدولة في هذا النوع برسم الخطوط العريضة لسياسة التشغيل أن عملية التنفيذ لا تتم الا بإشارك القطاع الخاص، ففي ظل هذا الاقتصاد لا تتحمل الدولة تكلفة التوظيف في أغلب القطاعات ما عدا بعض المجالات وفئات .

أبعاد ومعايير سياسة التشغيل :

أولا أبعاد سياسة التشغيل :

1-البعد الاجتماعي يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع ، و ابعادهم عن كل يجعلهم عرضة للتهميش

2- البعد الاقتصادي يركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي راس المال البشري، ويقصد به القدارت الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط، سواء منها العاملة أو الخاصة، بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور

3- البعد التنظيمي والتكميلي

يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قارارت جماعية ا في مجال ًخصوص ، تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي

المطلب الثالث اهداف سياسة التشغيل

أولا : إيجاد المزيد من فرص العمل : أين يجب على النظام الاقتصادي خلق فرص للاستثمار وتشجيع روح المبادرة تطلق لخلق مؤسسات المنتجة من خلال تشجيع الروح المقاولية خاصة في أوساط الشباب، بما يضمن تطوير مهاراتهم،

ثانيا : تطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

وهذا الاعتراف و الاحترام حقوق العمال دون استثناء أو تمييز، خصوصا العمال الفقراء والمحرومين، بما يضمن تمثيلهم النقابي وحقهم في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم وحياة أسرهم،

ثالثا : توسيع نطاق الحماية الاجتماعية:

بما يشجع الاندماج والإنتاجية من خلال ضمان ظروف عمل آمنة لكل رجل وامرأة، والحق في التمتع بالترفيه والراحة، مع الأخذ بعين الاعتبار أسرهم والقيم الاجتماعية السائدة مع الحصول على تعويض عادل في حالة فقدان أو تخفيض الدخل والحصول على الرعاية الطبية اللازمة.

رابعا : تعزيز الحوار الاجتماعي بين العمال وأرباب العمل: إن مشاركة أصحاب العمل ومنظمات قوية ومستقلة للعمال، هو أمر حيوي لتحسين الإنتاجية، وتجنب النزاعات في العمل وبناء مجتمعات متماسكة. [1]

[1] نفس المرجع السابق ,ص 11-12

يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل فيما يلي:

- زيادة الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية.

- رفع مستوى معيشة المواطنين عن طريق زيادة الدخل الفردي.

- توفير فرص العمل لكل فرد من أفارد القو ة العاملة المتاحة الارغبة في العمل من أجل الكسب.

- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه.

- استقارر العمل، ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيارت التي تحدث إلى أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي.

- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني التشريعي الذي تحد ده مارسيم وتشريعات العمل.[1]

[1] نفس المرجع السابق ص13

المطلب الرابع : الاليات الداعمة للتشغيل في الجزائر :

ًاتجهت الدولة نحو الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي تلعبه في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر، بعدما عجزت سياسة الحكومات المتعاقبة عن تشغيل فائض العمالة والوافدين إضافة لأهمية هذه المؤسسات في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية مما يسمح باستغلال كفاءات وتجارب هؤلاء العمال، وتجسيد أفكارهم في الواقع، ومن ثمة ،ا امتصاص البطالة.

تساهم هذه المؤسسات في خلق مناصب الشغل خاصة في ظل التزايد المستمر في عددها من سنة الى اخرى لقد سعت الدولة الجازئرية ومنذ استقلالها إلى إعداد بارمج لترقية الشغل ومحاربة البطالة، إلا أن الإلحاح على مثل هذه البارمج لم يأتي إلا مع أواخر الثمانينات إثر الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد، فلمواجهة تدهور سوق الشغل قامت بإنشاء أجهزة جديدة بديلة لإدماج ً الشباب مهنيا، وكذلك أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية وتتمثل فيما يلي:

1.جهاز الإدماج المهني:

تأس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية، والإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية، وكان هدف الجهاز إزلة وتصحيح النقائص والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية

2- صندوق دعم تشغيل الشباب FAEJ

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1989 الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو بإنشاء ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب ب 30 والباقي تساهم به البنوك.

3-الانشطة ذات المنفعة العامة AIG

هي عملية تشغيل قائمة على الشبكة الاجتماعية بورشات البلديات مقابل تعويض محدد بـ3000 دج في كل شهر، تكون الاستفادة منه دون أي شرط محدد، كذلك يتعامل هذا الفرع مع الأشخاص البالغين السن القانونية للعمل، والعاطلين، تشغيلهم يتم وفق الطرق الخاصة بالتشغيل العادي، وقد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حدة البطالة ولو بصفة ضئيلة وتوفير مصدر عيش لبعض العائلات، كما ساعد الجماعات المحلية في نشاطات الصيانة

4- أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة:

يهدف هذا الإجارء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضرار من البطالة، وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة صرف المياه ...الخ. [1]

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , المرسوم التنفيذي 96-296 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر في 21 سبتمبر2011 ,ص12

- برنامج عقود ما قبل التشغيل:

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقمُ98-402 المؤرخ في 1998/12/02 ويقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني ، للشباب، وتقوم الوكالة ال وطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية ويخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب للفئة التي تضم أفراد تفوق أعمارهم 19 سنة و الحائزين على شهادة التعليم العالي. إضافة إلى المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين والباحثين عن منصب شغل وقد عرف هذا البرنامج تعديلات، أهمها تمديد عقد الإدماج، وتحسين مخصصات الأجور ، (سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي، ثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإداارت العمومية وفي الهيئات والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص)

7- الشغل المأجور بمبادرة محلية (تشغيل الشباب) :

تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبارمج المهنية لإدماج الشباب، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتاروح ما بين 3 أشهر و 12 شهرا تتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية، ويسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التنمية الاجتماعية ومديريات النشاط الاجتماعي ADS

7.صندوق الزكاة

تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري سنة 2003 حيث كان ينشط عن طريق اللجان(المركزية والولائية القاعدية)، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 ، بموجب مرسوم تنفيذي والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوازرة الشؤون الدينية والأوقاف، حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة، التي تكلف بالإشراف على جميع موارد الزكاة، وتوزيعها وتحديد طرق صرفها، و من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين و يسدد في أجل لا يتعدى 04 سنوات

8.الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-13 المتعلق بجهاز القرض المصغر، والمرسوم التنفيذي رقم 04-14 و المتعلق بانشاء الوكالةالوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونه الاساسي المؤرخان في 22جانفي 2004

يوجه القرض المصغر للفئات من دون دخل كالنساء الماكثات بالبيت أو التي لديها مداخيل غير مستقرة أو غير منتظمة بإحداث أنشطة منتجة للسلع و الخدمات، يسمح باقتناء قرض صغير ومواد أولية لانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما ويحدد مبلغ هذا القرض ب 50000 دج كحد أدنى، و لا يفوق 400000 دج. [1]

[1] نفس المرجع السابق ,ص13

.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم والمتعلق بتطوير الاستثمار أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وضعت لخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء. وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بقرض الاستثمار للترويج به، واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارت الأجنبية المباشرة، وتهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارت، وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها، وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار، مما سينعكس إيجابيا على عملية احداث مناصب شغل.

10- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 1996بمقتضى المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في2006/02/18 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسعى لتشجيع كل الصيغ و المبادرات المؤدية لانعاش قطاع تشغيل الشباب من خلال إنشاء أو توسعه مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وهي عبارة عن جهاز موجه للمقاولين الشباب الذين تتاروح أعمارهم ما بين 19 و 40 سنة. [1]

[1] نفس المرجع السابق ,ص 14

الفصل الثالث

دور الاستثمارات الخضراء في التشغيل

المبحث الاول

ظهر الاقتصاد الأخضر استجابة لأزمات متعددة، ويهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية عن طريق مشاريع صديقة للبيئة وباستخدام تكنولوجيات جديدة في مجال الطاقات المتجددة والنظيفة، ويدعو إلى خضرنة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة، مما يولد فرص عمل جديدة تعمل على الحد من الفقر

المطلب الاول التجربة الغربية الناجحة في مجال الاستثمار الاخضر.

نستعرض في هذا المطلب التجربة الامريكية و الالمانية و البريطانية كمثال ناجح.

أولا : التجربة الأمريكية.

الولايات المتحدة الامريكية تحتل الصدارة في رصيد التجارب الناجحة والمتفوقة في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة، خاصة في مجال الطاقة الشمسية والتي لها امكانيات كبيرة منها خاصة في الاجزاء الجنوبية منها معظم أيام السنة. يعود الفضل في نجاحها في هذا المجال، الى الدعم المالي الكبير من قبل وزارة الطاقة الامريكية للبحوث في هذا المجال، ففي صحراء نيفادا تعطي الولايات المتحدة نموذج نجاحا لإنتاج الكهرباء من الشمس بقدرة 75 ميجاواط، حيث بلغت التكلفة الاجمالية لهذا النموذج نحو 270 مليون دولار

ثانيا : التجربة الألمانية.

ألمانيا تملك تجارب متفوقة وناجحة جدا في استخدام طاقة الرياح، حيث تحتل حاليا مركز الصدارة عالميا بطاقة كلية تقارب20.6 ألف ميجاواط، حيث تغطي 15 في المائة من حاجاتها الكهربائية من مصادر الطاقة النظيفة الرياح، الشمس والكتل الحيوية ونقول بثقة أنها نجحت الى حد كبير في صنع سوق ارئجة لتقنية الالواح الضوئية على مستوى الاستخدامات المنزلية على الرغم من تميز المانيا بكثافة السحب، وبذلك حققت هدفين ، بوسيلة واحدة، بصناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وبتوفير حوالي 2.5 مليون وظيفة

ثالثا : التجربة البريطانية.

احتلت بريطانيا المركز الثاني عالميا الى غاية بداية القرن الحالي أين تارجعت إلى المركز السادس من حيث الترتيب العالمي للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، حيث اعتمدت على خطط طويلة الأجل لتفعيل التحول نحو هذه الاستثماارت. رغم هذا لا يمكن نفي أن اهم التجارب في هذا المجال كانت ولا تازل في بريطانيا، هناك ما يقارب 140 ألف شخص يعملون في صناعة الطاقات المتجددة الكهرباء بواسطة التربينات الهوائية، ويبلغ العدد الاجمالي لحقول المراوح الهوائية نحو 174 حقلا بما فيها سبعة حقول بحرية أين يقدر إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة بهذه التقنية ما يغطي حاجة نحو مليوني منزل.[1]

[1] د.فحام وهيبة , الاقتصاد الاخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص العمل, جامعة سكيكدة, 2015 ,ص11

المطلب الثاني تجارب ناجحة في مجال الاقتصاد الاخضر في بعض الدول العربية.

تعد التجارب العربية في الاقتصاد الاخضر نتجحة نظرا لرغبات المجتمعات العربية في اقتصاد صديق للبيئة.

أولا : تجربة الاقتصاد الاخضر في المغرب في عدة مجالات

1- خلق الثروات وفرص العمل المغرب الاخضر، الطاقات المتجددة

في إطار تطبيق أحكام ميثاق البيئة والتنمية المستدامة، تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المغرب تقرير في مارس 2012 عنوانه الاقتصاد الأخضر: خلق الثروات « وفرص العمل". ويوصي هذا التقرير باعتماد آليات تمويل مكرسة لتنمية الاقتصاد الأخضر. أما ميثاق تهيئة الاقليم فيشدد على كفاءة المياه، وتشمل الإجارءات في هذا الإطار تجهيز 50% من المساحات المزروعة بأنظمة الري بالتنقيط بحلول 2030 عبر تمويل بنسبة 100% لتجهيازت المازرعين الصغار بدأ المغرب بتوليد طاقة الرياح منذ 2000 بمحطة قدرتها 500 ميغاواط قرب طنجة، وتبعتها عدة محطات واستثمرت في الطاقة الشمسية منذ 2007 بأشكال مختلفة ويتوقع المغرب تأمين 42% من حاجاته الطاقوية من مصادر متجددة في 2020

الاقتصاد الأخضر في المغرب حاضر أيضا في تصور المصانع والمدن، وقد افتتحت مجموعة رينو و نيسان في ماي 2012 مصنع للسيارت في طنجة تعتزم أن تكون انبعاثاته 0 كربون وعدم طرح أي مياه صناعية في الطبيعة، وتقليص ستعمال الماء بنسبة 70% وانتاج الطاقة من الرياح والكتلة الحيوية. ومن جهة أخرى سيتم بناء 15 بلدة جديدة حسب مفاهيم الاقتصاد الأخضر. وفي ظل مواجهة الطلب المتازيد على الطاقة الكهربائية، سيعبئ المخطط المغربي الشمسي 2000 ميغاواط والبرنامج المغربي الريحي 2000 ميغاواط استثماارت تتجاوز 2000 100 بليون درهم (2.5 كما سيوفارن فائضا بقيمة 2.5 مليون طن معادل للبترول وفي مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة، فقد تم الاستفادة بخلق مناصب شغل تقدر بحوالي 27 ألف وظيفة في آفاق 2020 كما تسعى الاستارتيجية المغربية لكفاءة الطاقة في قطاع البناء والصناعة والنقل إلى تقليص فاتورة الطاقة بنحو 15% بحلول 2030 مما سيوفر أكثر من 220 جيغاواط في السنة واستثمار يفوق ، 21 بليون درهم مع امكانية خلق 40 ألف وظيفة . أما البرنامج المغربي للنفايات المنزلية، فيهدف الى تحسين وتأهيل المفارز الموجودة واقامة مفارز ، ومكبات جديدة مارقبة، وتشجيع إعادة الاستعمال وتدوير النفايات، وتقدر الميازنية الاجمالية نحو 37 بليون درهم على المدى 15 سنة حيث يوفر 11000 وظيفة مباشرة

2- تجربة تونس: "كفاءة المياه، الطاقة المتجددة والانتاج الانظف".

عرف اقتصاد المياه في تونس زحما عززته قرارات منذ 1995 بزيادة الإعانات لممارسات الري لاقتصادي بنسبة تتاروح بين 30% و60% والهدف من البرنامج هو بلوغ فعالية مائية شاملة في مجال الزارعة تقارب نسبة 85% وفعالية شاملة في نطاق خدمة مياه الشرب بنسبة 80% سنة 2025

استخدام الطاقة المتجددة في تونس انطلق منذ التسعينات، خاصة طاقة الشمس وانخرط صناعيون منذ2000 ، والرياح والغاز الحيوي في صناعة سخانات المياه والبطاريات الشمسية، وتعتزم تونس بحلول سنة 2030 أن تولد 1.67 جيغاواط من الطاقة الشمسية برنامج الانتاج الانظف أطلق 2010 هدف الى خفض تكاليف الإنتاج، من خلال خفض استهلاك الطاقة والمياه والسيطرة على التلوث، إعداد دليل منهجي حول تصميم وانجاز مشاريع آلية التنمية النظيفة للتعريف بإمكانيات تونس ولتسهيل الاستثماارت في مجال الاقتصاد الأخضر، كما عمل على مساعدة المؤسسات على الامتثال للمواصفات البيئية العالمية مما يعزز فرص دخول الأسواق الخارجية، يستقبل الاتحاد الأوروبي نحو 83% من الصادارت التونسية.[1]

[1] نفس المرجع السابق, ص12

3- المدينة النموذجية- مصدر- في الامارات العربية المتحدة.

في الامارت العربية المتحدة تم إنشاء مدينة نموذجية "مستدامة" منخفضة الاستهلاك في المياه والطاقة، هذه المدينة متوفرة على مركز اعادة تدوير المياه العادمة وتوجيهها للاستعمال الفلاحي الري وتم استخدام 200 ميجاواط من الطاقة النظيفة (بالطاقة الشمسية)، مقابل 800 ميجاواط مقارنة بمدينة تقليدية بنفس الحجم و يستهلك 8000 متر مكعب من مياه التحلية يوميا مقارنة بأكثر من 20000 متر مكعب يوميا بالنسبة لمدينة تقليدية بنفس الخصائص.

4- الكهرباء بالطاقة الشمسية في اليمن.

قامت الاسكوا بإطلاق مبادرة "انتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية" في المناطق الريفية (النائية) في اليمن، وذلك بـاختيار قرية " "قعوى كمشروع نموذجي والذي أسفر على النتائج التالية:

تحسنت سبل العيش في البلدة وذلك بتحسن أداء المستوصفات والمدارس من خلال تزويدها بالكهرباء.

إمكانية تخزين المواد الغذائية وخاصة الأسماك (مصدر عيش سكان القرية).

إمكانية الوصول إلى المعلومات (التلفاز والاردیو)

تطوير الخبرات البشرية في مجالات جديدة كالكهرباء والاتصالات والطاقة المتجددة. [1]

[1] نفس المرجع السابق , ص13

المطلب الثالث واقع الاستثمارات الخضراء في الجزائر ومدى مساهمتها في تفعيل الاقتصاد الأخضر

يعرف الاستثمار من الناحية الاقتصادية على أنه كل إنفاق آني تنجر عنه عوائد مستقبلية. وبالقياس على ذلك تكون حتما الاستثمارات الخضراء أو الاستثمارات البيئية أو الاستثمارات الصديقة للبيئة كل الخطط والمشاريع التي تضعها المؤسسة أو الدولة أو أي شكل من أشكال المنظمات في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية ومساندة للبيئة وتحقق العدالة الاجتماعية. وبذلك تعد أنجع الوسائل لتنشيط آليات الاقتصاد الاخضر ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما عمدت الحكومة الجزائرية إلى تحقيقه في ظل حتمية الأسباب والدوافع التي تدفعها إلى ذلك وما توفره من إجراءات تحفيزية.

أولا دوافع توجه الحكومة الجزائرية إلى الاقتصاد الأخضر:

من بين الأسباب التي دفعت بالدولة الجزائرية إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر هي :

1- المشكلات البيئية:

إن الواقع البيئي في الجزائر لا يختلف عما هو عليه في باقي دول العالم فإلى جانب المشكلات البيئية العالمية كالاحتباس الحراري، تغير المناخ،...هناك بعض المشكلات البيئية ذات طابع وطني كاستنزاف الأراضي، محدودية المياه العذبة وتلوثها، النفايات الصلبة، تآكل التنوع البيولوجي، تلوث الهواء ،. حيث وفقا لمعطيات أقرها المنتدى العربي للبيئة والتنمية نهاية 2012 فقد قدر إجمالي ثاني أكسيد الكربون مقابل كل فرد ب. 10 طن متري.و بلغ استهلاك المواد المستنزفة لطبقة الأمزون ما يقارب 1 طن متري

-أ فشل سياسة النمو غير المتوازن:

نتيجة فشل سياسات التنمية المعتمدة في الجزائر نتيجة الاعتماد على الصناعات الثقيلة والريع البترولي. وبذلك كانت هناك فجوة في طبيعة التنمية القائمة بيننا وبين باقي الدول خصوصا المتقدمة منها – .

ب -المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر: إن المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر الناتجة عن تراجع أسعار البترول وما فرضته من تحديات للخروج من التبعية لقطاع المحروقات والتخلص من الجوانب السلبية للاقتصاد الريعي وضرورة إيجاد بدائل في حدود الإمكانات المتاحة .

ج - برنامج هيئة الأمم المتحدة للبيئة: الذي يحفز الحكومات في مختلف أنحاء العالم على التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، لأنه يحقق نتائج إيجابية وعلى جميع القطاعات ويمكن من مواجهة التحديات البيئية ويحفز النمو الاقتصادي ناهيك فرص العمل الجديدة والقضاء على الفقر

ثانيا : الإجراءات التحفيزية التي توفرها الجزائر في سبيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

في إطار تحفيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، توفر الحكومة الجزائرية بعض الإجراءات التي تمكن وتساعد على الانتقال وتتمثل في إجراءات قانونية وأخرى اقتصادية على خلاف الإجراءات البيئية التي تعكس مختلف المؤهلات البيئية التي تزخر بها بلادنا وتمكننا بسهولة من إرساء معالم الاقتصاد الأخضر .[1]

[1] منى كاشط , تفعيل الاستثمارات الخضراء في الجزائر لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر وتحقيق ,جامعة سطيف ,2019 ,ص30

1- الإمكانيات البيئية: تزخر الجزائر بإمكانيات طبيعة وإيكولوجية تؤهلها لاستعاب معالم الاقتصاد الأخضر وتنشيطه بكافة مسالكه وتساعده على تحقيق التنمية المستدامة.حيث وفقا لآخر المعطيات التي يقدمها المنتدى العربي للبيئة والتنمية في نهاية 2012 تتربع الجزائر على مساحة قدرها 44.8 مليون هكتار من الأراضي والمياه المنتجة وهي موزعة بين 1.5 مليون هكتار من الغابات و 8.4 مليون هكتار من الأراضي الزراعية و 32.9 مليون هكتار من المراعي و1.1 مليون هكتار لدعم البنية التحتية في البلاد بالإضافة إلى امتلاكها إلى 1 مليون هكتار من الجرف القاري والمياه الداخلية لدعم مصائد الأسماك. كما بلغت القدرة البيولوجية للجزائر 19.3 مليون هكتار عالمي وهذا أقل بحوالي 2.93 مرة من بصمتها البيئية المقدرة ب 56.7 مليون هكتار عالمي، وبالتالي وقوع عجز في القدرة البيولوجية والذي يمكن أن يواجه باستيراد الموارد الطبيعية من الخارج أو الإفراط في استخدام الموارد المحلية والاعتماد على المشاع الجوي العالمي، حيث بلغ ثمن عجز القدرة البيولوجية حوالي 1300 دولار للفرد.

2- الإطار القانوني: في سبيل التحفير التوجه نحو الاقتصاد الاخضر وتحقيق التنمية مستدامة، قننت الدولة الجزائرية جملة من القواعد القانونية المشجعة أبرزها

- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة سنة 2001
- القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجودة سنة 2002
- القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها سنة 2004.

الإجراءات الاقتصادية:

انتهجت الجزائر في إطار سعيها الانتقال إلى الاقتصاد الاخضر جملة من الأدوات الاقتصادية كالإعانات المالية تكون على شكل امتيازات مالية وجبائية وجمركية تمنحها الدولة للمستثمرين في المشاريع الخضراء والصديقة للبيئة. وأدوات أخرى الضرائب والرسوم الإيكولوجية والتي من شانها الإلزام على التقليل من حجم المشكلات البيئية ومن ثم الحفاظ على البيئة. ولعل أهم رسم شائع الاستخدام في مجال الضرائب الإيكولوجية نجد الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة D.P.A.Tوالتي تتخذ الأشكال التالية :

أ- **الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة:** التي شرع العمل بها سنة 2000 تتخذ إحدى الأشكال التالية: الرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج (24000دج/طن)، الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة (10500 دج/طن)، الرسم على الأكياس البلاستيكية 10.50)دج/كلغ. [1]

ب- الرسوم الخاصة بالانبعاثات الجوية: تم العمل بها في 2002 وتمت مراجعتها في 2006 ومن أشكالها: الرسم على الوقود، الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي

ج- الرسوم على الانبعاثات الصناعية: تم العمل بها انطلاقا من سنة 2003 موجهة بصفة عامة إلى المؤسسات التي تنشط في الصناعية السائل.

[1] نفس المرجع السابق ,ص 31

المطلب الرابع : أهم الاستثمارات الخضراء التي أطلقتها الجزائر للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة

أولا : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة آفاق 2030 :

تقرر إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بموجب القانون رقم (01 -02)المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الاستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ويهدف أساسا إلى

- ضمان إقليم مستدام

-خلق حركية وتنافسية الأقاليم

-تحقيق العدالة الإقليمية

-ضمان حكم إقليمي راشد.

يشكل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من بين أكبر الاستثمارات الخضراء التي أطلقتها الجزائر لتفعيل الاقتصاد الاخضر لآفاق 2030 ، خاصة بعد تصنيف الجزائر "أرض مخاطر" إذ أنه من بين 14 خطر تم تحديده من قبل هيئة الأمم المتحدة تعاني الجزائر منها كالزلازل، التلوث الجوي والبحري والمائي، مخاطر صناعية وطاقوية،...وغيرها. فالمخطط يسعى على ضوء مخططات العمل قصيرة المدى تفيد في :

استدامة الموارد المائية

المحافظة على التربة ومكافحة التصحر

حماية النظم الإيكولوجية.

أما عن آليات التطبيق الميداني للمخطط ضمن آفاق 2030 فقد تم برمجته وفقا للرزنامة التالية:

المرحلة الأولى (2001 -2015): إطلاق 19 مخطط رئيسي لكبريات الهياكل والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، وهي مخططات تم الانطلاق فيها وتخص برامج استثمار وتحديث اقتصادي وهيكلي يهدف إلى إدماج الاقتصاد الوطني في فضاءات التبادل الحر وجني ثروات جديدة وخلق فرص العمل والرفع من الوسائل المالية الخاصة ببرامج استدراك النقائص المسجلة في المجال الاجتماعي وتلك المرتبطة بالإقليم - .المرحلة الثانية (2030-2015) : حددت فيها الدولة الجزائرية مجمل الاستثمارات المهيكلة في إطار السياسة المعتمدة في مجال تهيئة الإقليم المستدام .تأمل الحكومة الجزائرية من وراء إطلاقها للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة كأحد أكبر الاستثمارات الخضراء التي تدفع بعجلة الاقتصاد الاخضر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال ما حققته في الجوانب الآتية: [1]

[1] نفس المرجع السابق ,ص35

1- الجانب الاجتماعي: ترجم تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من الناحية الاجتماعية من خلال تفعيله لجاذبية الأقاليم وذلك بواسطة إقامة حلقة تدفق عال لتكنولوجيا الاتصال، تهيئة المناطق الاقتصادية والتكنولوجية لاستقبال المؤسسات، عصرنة شبكة النقل

2- الجانب البيئي: على الصعيد البيئي حقق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مزايا بيئية من خلال إطلاق الأنظمة البيئية التي يعتمد عليها في محاولة الموازنة بين العديد من الأنظمة خاصة ما تعلق بالساحل وتصنيف وتهيئة المحميات الطبيعة البحرية والبرية وتثمين المناطق الفلاحية ذات الطابع البيئي وكذلك تثمين الأنظمة البيئية السهبية وكذلك نظام الواحات ونظام الغابات بالإضافة إلى المحافظة على الفضاءات الخضراء والمحميات. مع استئناف أشغال السد الأخضر ومحاربة أسباب التعرية والتصحر وتوسيع الثروة الغابية إلى 1050000 هكتار آفاق 2030.

3-الجانب الاقتصادي: ترجم تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بعدد من الإجراءات العامة التي تندرج في إطار الاقتصاد الاخضر في إنشاء مؤسسات عامة مهمتها المساعدة على تصور سياسات التنمية المستدامة وتطبيقها والمتمثلة في:المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المركز الوطني لتنميته الموارد البيولوجية، الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، المركز الوطني للتدريب البيئي، المركز الوطني للإنتاج النظيف، شبكة رصد نوعية الهواء.أما في مجال المياه فتم إنشاء وكالة الحوض المائي، المكتب الوطني للري والصرف وكذلك الشركة الجزائرية للمياه الصالحة للشرب. وفي موازاة تطبيق التسعيرة الجديدة للمياه المستخدمة في الصناعة والزراعة يتم تقديم دعم للمبادرات الاقتصاد في الاستهلاك عبر استخدام تقنيات ملائمة في الري كالري الموضعي والرش .وهذا ما ساهم بشكل كبير في خلق فرص للعمل وتقليص نسب البطالة حيث تبعا لدراسة أجرتها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر أكدت انه يمكن خلق 1421619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين 2011 و2030 مقارنة مع 273000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010 ضمن مجالات العمل المرتبطة بالبيئة والإقليم.

ثانيا : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر آفاق 2030 :

في ظل التيقن بأن السياحة هي دعامة لبناء اقتصاد خارج المحروقات بصفتها مجال اقتصادي صناعي تجاري وخدمي في نفس الوقت أين تتقاطع العديد من الانشطة الاقتصادية لتوفر في مجملها عرض تسويقي سياحي قادر .أدى هذا إلى تشجيع السلطات المحلية على تطوير xxiii على جذب المستهلك وإرضاؤه والمحافظة عليه خطة رئيسية طويلة الأجل للتنمية السياحية والمعروف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 والمحين إلى غاية 2030 .تم إعداده في 2007 وأعلن عن تبنيه سنة 2008 ،يشكل هذا المخطط قلب استراتيجية السياحة في الجزائر ويعرض رؤيتها للتنمية السياحية المستدامة لمختلف الآفاق على المدى القصير (2009 (والمتوسط (2015 (والطويل (2030) ويهدف الى :

-ترقية إقتصاد بديل للمحروقات وتعزيز دور السياحة كمحرك للنمو الاقتصادي من خلال يناء اقتصاد منتج بديل لاقتصاد المحروقات وتنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطني والمساهمة في تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية في النمو.[1]

[1] نفس المرجع السابق ,ص36

- .توسيع الآثار المترتبة عن السياسة السياحية على باقي القطاعات ويشمل الانسجام مع الاستراتيجية التنموية لباقي القطاعات والرفع من درجة التكامل بين كافة السياسات والنظر إلى السياحة في إطار مقاربة شاملة لبرنامج التنويع الاقتصادي والتوفيق بين ترقية السياحة والبيئة وهو ما يفسر ميلاد مخطط شامل وأوسع (التهيئة الإقليمية) .

- تثمين التراث التاريخي والثقافي والديني باعتبار ان هذا التراث يمثل عصب حياة القطاع السياحي وضمان جاذبية الجزائر كوجهة سياحية .

- تثمين صورة الجزائر و جعلها مقصدا سياحيا بامتياز

وفيما يأتي الترجمة الرقمية للأهداف قصيرة المدى للبرنامج التوجيهي للتهيئة السياحية. [1]

الجدول رقم 01 يمثل الترجمة الرقمية للأهداف المحددة للتنمية السياحية في الجزائر على المدى المتوسط

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7	2.5
عدد الاسرة (سرير)	84869(تتطلب التهيئة)	75000(عالية الجودة)
مساهمة السياحة في الناتج المحلي %	1.7	3
الإيرادات (مليون دولار امريكي)	-	1500الى 2000
مناصب العمل	200000	400000
التكوين	51200	91600

المصدر : معطيات الديوان الوطني الاحصائي , الجزائر, رقم 46, نشرة 2016

[1] نفس المرجع السابق ,ص 39

المبحث الثاني دراسة حالة مؤسسات الرسكلة في التشغيل :

لقد تميز سوق الشغل بالجازئر منذ النصف الثاني من الثمانينات إلى غاية 1999 بارتفاع كبير والتي اتسمت بتراجع ، في نسبة البطالة، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجازئر خلال هذه الفترة و التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط، أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سياسة الشغل.

المطلب الأول: تشغيل اليد العاملة في مؤسسات الرسكلة :

الدور الذي تلعبه في الحد من ًنظر ، اتجهت الدولة نحو الاهتمام بهذه المؤسسات مشكلة البطالة في الجزائر، بعدما عجزت سياسة الحكومات المتعاقبة عن تشغيل فائض العمالة والوافدين إضافة لأهمية هذه المؤسسا المسرحي ، ا إلى سوق العمل ًسنوي ت في إعادة إدماج العم ال ن لظروف مما يسمح باستغلال كفاءات وتجارب هؤلاء العمال، وتجسيد أفكارهم في الواقع، ومن ثمة ،اقتصادية امتصاص البطالة.

ارتأينا أن ندرس مؤشرات سنة 2001 كسنة مرجعية ارتكزنا عليها في دارسة تطو ر هذا القطاع في الجازئر ودوره في امتصاص البطالة خلال فترة2001-2009

وبالرجوع إلى إحصائيات سنة 2000 نجد حوالي 2.4 مليون بطال في الجزائر، أي ما يعادل 29.8% وكان هذا كله نتيجة ضعف التشغيل بين سنوات 1987-1994 إضافة إلى النتائج السلبية لمخطط إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية حيث بلغ عدد المسرحين من العمل ما بين 1994 و 1999 حوالي 500000 شخص أي ما يمثل 8% من مجموع العاملين آنذاك، بالإضافة إلى الوافدين الجدد إلى عالم الشغل والمقدر عددهم بـ250000 سنويا كذلك ً مشاكل التسرب المدرسي من المؤسسات التعليمية. ولمواجهة هذا العدد الكبير من البطالين لم تكن هناك فرص كبيرة لاستحداث مناصب عمل حيث لم تستحدث سوى 22377 منصب عمل سنة 1999 . [1]

- **جدول رقم02 يمثل حجم العمالة الموظفة في المؤسسات رسكلة النفايات خلال الفترة 2001 2009**

السنة	مناصب الشغل في الجازئر	معدل تطور مناصب الشغل بالجازئر
2001	737062	% 8.44
2002	731082	% 8.38
2003	912949	% 10.52
2004	1063953	% 12.36
2005	719270	% 8.82
2006	735705	% 8.63
2007	1122129	% 12.5
2008	1285859	% 14.45
2009	1415079	% 16.74

المصدر : الديوان الوطني الاحصائي , الجزائر

[1] حبيبة فرحاتي، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دارسة حالة الجازئر , مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة2013 ,ص98

تطور مناصب الشغل المتوفرة عن طريق مؤسسات الرسكلة

بلغ عدد مناصب الشغل سنة2001 737062 ليصل العدد في سنةً2004 الى 1063953 منصبا في 2005 نخفضت خلالها معدلات تطور مناصب الشغل الجديدة بنسبة 8.24 % لترتفع هذه المعدلات ابتداء من 2007 لتصل سنة 2009 الى 16.22%

المطلب الثاني: دور الهيئات المرافقة للمؤسسات الخاصة بالرسكلة في دعم سياسة التشغيل بالجزائر:

نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى اقتصاديات معظم الدول وا يمانا منها بأهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في اقتصاد البلاد. اتخذتً الجزائر العديد من الإجاراءات، وقامت بإنشاء العديد من الهيئات والأجهزة لتنمية هذا القطاع وبلوغ أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل، وسنحاول فيما يلي التعرض لأهم هذه الهيئات والأجهزة. [1]

أولا : دور وكالة ترقية ودعم الاستثمارت في دعم التشغيل المؤسسات

بلغت تعهدات الاستثمار لدى الوكالة حوالي 3344 مليار دج منذ سنة 1993 إلى نهاية سنة 2000 بعدد مشاريع يفوق 43200 مشروع، يتوقع منها استحداث 1.6 مليون منصب شغل 60 % من هذه المشاريع تستحدث مابين 10 الى 500 منصب شغل

ثانيا : دور الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI

لقد ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في خلق العديد من مناصب الشغل على مستوى المؤسسات الى غاية 2009 وهو ما يوضحه الجدول الموالي

حصيلة نشاط الوكالة الوطنية للاستثمار

الجدول رقم03 توزيع المشاريع حسب حجم العمالة إلى غاية سنة 2009

	عدد المشاريع	النسبة	القيمة	النسبة	عدد الاجزاء	النسبة
مؤسسة مصغرة	15797	80.07	565 285	31,45	521 57	36.89
مؤسسة صغيرة	598 3	18,24	066 357	39,33	900 63	40.99
مؤسسة متوسطة	313	1.5	636 10	11.78	915 25	16.62
المجموع	229 197	100	882 907	100	905 155	100

المصدر : الموقع الالكتروني www.pmeart.dz.org

[1] نفس المرجع السابق ,ص100

إن ا لتوزيع الجغرافي المصرح به على المستوى الوطني يدل على أن معظم المشاريع متمركزة في شمال البلاد حيث أن حوالي 93% من المشاريع المصرح بها متواجدة في ولايات: الجزائر، وهران قسنطينة ،البليدة ،عنابة للقطاع الخاص، في حين نجد أن أغلبية المشاريع المودعة لدى ANDI تابعة للقطاع الخاص حيث تمثل نسبة 97.59% من مجموع المشاريع بقيمة تقدر بـ 349503 ملياردج و تأتي النسبة المتبقية للمشاريع المختلطة (قطاع عام وخاص. [1]

ثالثا : دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في دعم التشغيل بمؤسسات الرسكلة

لعبت الوكالة الوطنية منذ نشأتها دورا كبيرا في امتصاص البطالةً

جدول رقم 4 يوضح توزيع المشاريع حسب حجم العمالة الى غاية سنة 2009

قطاع النشاط	عدد المشاريع		عدد مناصب الشغل		قيمة المشاريع الممولة
	الشهادات المسلمة	المشاريع الممولة	المناصب المنتظرة	المناصب المستحدثة	
الرسكلة	116304	33289	308020	91693	6859984
الطاقة	24873	12684	60811	31720	23681851
تحلية المياه	4560	16716	143000	57200	34983262
الري	25921	13758	54269	28171	32094745

المصدر : الموقع الالكتروني www.pmeart.dz.org

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الرسكلة هو المهيمن في مجال استحداث أكبر مناصب الشغل الذي بلغ سنة 2009 حوالي 91693 منصبا يليه قطاع ا تحلية المياه بـ 257200منصب مستحدث، من ثمة نجد قطاع الري و الطاقة.

[1] نفس المرجع السابق ,ص 103

رابعا- دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال السنة الأولى من نشاط هذا الجهاز، تم استقبال إلى غاية 20 نوفمبر 2005 أكثر من 198500 ًشخصا معنيا باستحداث النشاطات ً تم دفع اكثر من 35000 ملف لدى الصندوق و اعتمد اكثر من 19700 ملف من قبل لجان الانتقاء و الاعتماد أي ما يمثل 55 % من مجمل الملفات المدفوعة و لم يدفع للبنوك الا 9183 ملفا ما يعادل 50 %.

وبالنظر إلى الأرقام السابقة نجد أن ه من بين مجموع 31308 ملفا لدى الصندوق الوطني ً مودعا للتأمين على البطالة من أجل استحداث النشاطات إلى غاية 02 نوفمبر 2005، لم يستفيد من التمويل إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة سوى950 مشروعا من بين 2622 فقط من الملفات المودعة لدى البنوك بتسبة 7,41 من الملفات المودعة لدى وكالات الصندوق وهذه النسبة ضئيلة ، ، تبين مدى الصعوبات التي يجدها أصحاب المشاريع والحاملين للأفكار الاستثمارية في إنشاء مؤسسات

المطلب الثالث: عراقيل تنمية دور المؤسسات في مجال التشغيل بالجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدرسة تكوينية للمسي رين والمؤطرين واليد العاملة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية ودعم التشغيل لذا يجب ترقيتها والاهتمام بهذا القطاع خاصة أن ه يرفع ، ويخلق نخبة من المسي رين ، من المستوى المعيشي للأفارد ويساهم في تنويع المنتجات الاقتصادية المتمكنين لتسيير حتى المشاريع الكبرى في المستقبل، و أن المؤسسات الصغيرة رغم هذه الأهمية إلا والمتوسطة في الجازئر لم تلحق بعد بالركب، بل أنها لم تتمكن حتى من مواكبة الدول المجاورة، فهي تحتل المرتبة الأخيرة في هذا المجال بعد كل من المغرب وتون ، ولقد ازدت الظروف غير المستقرة التي عاشتها الجزائر في التسعينات تأزما لازل هذا القطاع هشا لعدة عوامل.

أولا مشاكل التمويل والائتمان:

من أهم وأخطر المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد مشكلة التمويل وهذا نتيجة لـ:
- ضعف أر المال الخاص والاقتارض من العائلة والأصدقاء وعدم كفاءته.
- مخاطر الاقتارض من السوق غير الرسمي كسعر الفائدة المرتفعة جدا والضمانات وشروط الاسترداد.
- صعوبة الحصول على القروض من البنوك التجارية لارتفاع درجة المخاطرة وا شكالية الضمانات، إضافة إلى سعر الفائدة والمد ة وعدم ملاءمتها لطبيعة نشاط هذه المؤسسات حتى أن البنوك لا تنظر إليها على أنها مشروعات بنكية.
- بطئ قارارت منح القروض.

ثانيا :مشاكل تمويل جهاز الإنتاج:

إن المتتبع لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجده يعاني من عجز في التموين سواء بالمواد الأولية وبقطع الغيار أو التموين بالتجهيزات بسبب نقص هذه المواد في السوق المحلي، استياردها رغم تكاليفها المرتفعة أو البحث عن شريك ولو كان ذلك مكلفا نظرا لغلائها أما بالنسبة للتجهيازت يلجأ المستثمر إلى اقتناء الآلات القديمة الأقل تكلفة، ماً يؤثر سلباً على المنتوج الصناعي كما و نوعا.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقارطية الشعبية، نشرية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، العدد 32 ,ديسمبر 2006 ,ص02

ثالثا :- مشاكل جمود المحيط الإداري

تتطلب الإجارءات الإدارية عناية تامة لضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات والنظم ذات الصلة، وتشكل هذه الإجارءات مساحة الالتقاء بين الحكومة من جهة، وأصحاب المشاريع من جهة أخرى وباعتبار أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما و تنفيذا خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتمي ز بحركية فإن الملاحظ هو أن الإدارة الجازئرية لازالت تسير بنفس الروتين الرسمي الممل، فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المحدد مما ضيع على أصحابها و علىى الاقتصاد الوطني فرصا لا تعوض ويعود ذلك الى

إن الذهنيات لم تتهيأ لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معها بما تتطلبه من سرعة في إنجاز الإجارءات الإدارية.

السرعة في إصدار النصوص واتخاذ القارارت لا يواكبها حركية مماثلة في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي. فالمتمعن في قوانين الاستثمار المتلاحقة يلاحظ أن السلطات الجازئرية اتخذت قارارت كثيرة غير أن الواقع يثبت العكس ، حيث يوجد العديد من الممارسات السلبية التي تنقص من عزيمة المستثمرين أما الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجازئر فتقدر بـ 5 سنوات حسب الغرفة الجازئرية للتجارة والصناعة، وبسنتين حسب المستثمر وذلك بمساعدة خبير وحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مد ة إنشاء مؤسسة تتراوح ما بين 6 أشهرالى 3 سنوات، حسب طبيعة النشاط. فإن الوقت الذي سيستغرقه انطلاق مشروع في اسبانيا بين اسبوعين و 28 اسبوع

رابعا : المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي:

بالإضافة إلى المعوقات سالفة الذكر، تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل العقار الصناعي ، ا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية ويبقى قطاعا ً معقدا. من المتدخلين دون أن تبين الجهة التي يمكنها اتخاذ القرار فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد اُ ا صعب في ظل العجز عن الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، وحيث أن سوق العقارت لم تتبلور بشكل يحفز الاستثمار وأمام عجز وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية، في تسهيل إجارءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لغياب سلطة اتخاذ القارر حول تخصيص الأارضي وتسيير المساحات الصناعية، إضافة إلى محدودية الأارضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره، كل ذلك عرقل مسار قطاع المؤسسات

خامسا : -المشاكل التسويقية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التسويق في ظل منافسة قوي ة بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، بالإضافة إلى شد ة المنافسة على المستوى الخارجي من :

عدم الإلمام بمبادئ التسويق ما يؤدي إلى فشل المشروع بغض النظر عن أهمية وجود السلع والخدمات التي تنتجها.

ضعف الإمكانيات المادية الموجهة للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات، مثل الاشتارك المعارض والإعلان في المجلات والجارئد والتلفزيون وا قامة اتصالات وثيقة مع الأسواق ومع منافذ التسويق البعيدة. [1]

[1] نفس المرجع السابق, ص3

الافتقار إلى الوعي التسويقي، ونقص كفاءات رجال البيع والتسويق، وضعف المعلومات المتعلقة بأحوال السوق، ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة.

ضعف الحماية للمنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة، التي تحد من نمو المؤسسات

ظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة مع المنتجات الأجنبية المنافسة، لا سيما المنتوجات الصينية

تعرف هذه المؤسسات مساندة كبيرة من قبل العديد من الهيئات تمثل صناديق مالية لقطاعات مختلفة لتوسيع مجالات نشاط هذه المؤسسات وفتح مجالات جديدة لاستقطاب أكثر ً لليد العاملة.

المطلب الرابع الحلول المقترحة لترقية دور المؤسسات في دعم التشغيل

رغم حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجازئر، وعدم بلوغها بعد المكانة اللائقة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لاصطدامها بجملة من المعوقات السالفة ذكرها، إلا أن خيارها نابع ان بناء مؤسسات اقتصادية قوية متعددة ومتنوعة من ً إدارك بأن الحد من ظاهرة البطالة يستوجب حتم شأنها توفير مناصب العمل لزيادة في معدلات التشغيل.

ولتجاوز هذه المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتعين وجوبا حلول لإشكالية هذه المشروعات التي تحتاج إلى قوة الدعم ومساندة كبيرة

لتمكين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من لعب دور حيوي في الاقتصاد الجازئري، والمساهمة الفعالة في امتصاص البطالة نقترح التوصيات التالية:

1-لأن التنمية أساسها ووسيلتها الإنسان فيجب على السلطات في البلاد الاعتناء بالبحث العلمي ، وذلك من خلال تدعيم الباحثين والأساتذة بكامل الإمكانيات اللازمة للقيام بالبحوث العلمية، والتكفل بالجانب الاجتماعي للباحثين والأساتذة والكفاءات لتفرغهم للتحصيل العلمي، الابتكار والإبداع، وبالتالي المساهمة في تطوير المؤسسات الجزائرية واحداث التنمية المستدامة ،

2 -تحسين ظروف معيشة سكان المناطق المحلية والداخلية في المجالات المختلفة والرفع من مستوى الرعاية الصحية و التعليمية ونشر المعارف الجديدة مع تنمية قدارتهم على خدمة أنفسهم بأنفسهم بإنشاء مؤسسات تتناسب ومهاارتهم، والإمكانيات الطبيعية المتاحة في مناطقهم، حيث تكون هذه المؤسسات هي أنسب وسيلة لدفع عجلة التنمية المحلية.

3-ضرورة استمرار عملية إعادة التكوين للعمال تماشيا مع التطور التكنولوجي لرفع مستوى أداء ً الأفراد في ضوء قدارتهم وميولاتهم.

4-تطوير التعليم بكل مستوياته، خاصة التعليم العالي والتكوين المهني وتحقيق التوافق والتكامل بين القطاعين، والتطوير المستمر للمناهج والأساليب، والاعتماد على النوعية في التكوين من خلال تحسين جودة بارمج التعليم، ورفع نسبة الملتحقين بالتكوين المهني، وتوفير بارمج التكوين والتعليم التي يتحقق منها اكتساب المهاارت اللازمة، والتأهيل يكون حسب المهن التي يستند عليها الطلب في سوق العمل لاسيما في المؤسسات الصغي رة المتوسطة في ، تقنية والمرونة ً ومعظمها مهن برامج التدريب. [1]

[1] نفس المرجع السابق, ص4

5-تبني آلية التشاور والتنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، خاصة المؤسسات الاقتصادية وأرباب العمل، ووكالات التشغيل من جهة، ومؤسسات التكوين خاصة مراكز ومعاهد التكوين المهني، والمدارس العليا والجامعات من جهة أخرى، وأخذ رأي المؤسسات الاقتصادية في إعداد برامج التكوين.

6-الإقارر بدور القطاع الخاص بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المولد الأكبر لفرص العمل، واتخاذ المزيد من الإج راءات التدعيمية لتشجيع هذا القطاع على خلق المزيد من فرص العمل

7-تطوير مكاتب التشغيل والحد من البيروقارطية والمحسوبية ووضع لجان تساعد الشباب للحصول على منصب عمل وفق الشفافية المطلوبة، وتوفير التجهيازت والإطاارت للإشارف على هذه المكاتب.

8-فسح المجال للمتخصصين والخباراء الجامعيين للمساهمة في تطوير التسيير والتنظيم والأداء وا قامة علاقات دائمة بين ، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من البحوث الجامعية المؤسسات الجامعية لتكوين إطاارت ذات كفاءات عالية وتقنيين مختصين في تسيير وا دارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9-إقامة معارض وملتقيات تجمع أصحاب العمل والمؤسسات من جهة، والشباب طالبي العمل من وا شارك جميع القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار ، جهة أخرى لوضع علاقات ثقة بين الطرفين وذلك ، والتشغيل في إنشاء نظام فعال لجمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها وا فادة المستثمرين بها من أجل توجيه الاستثمار على أس سليمة.

10-الاهتمام بالتخطيط كأسلوب علمي ومتكامل يسمح بتجديد سياسات التنمية الوطنية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، وتحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية الإقليمية المتوازنة.

11-ضرورة مساعدة الحكومة لهذه المؤسسات بتخفيض الرسوم والضارئب والإعفاء منها في بعض الأحيان، مما يخفف الأعباء على ميازنيتها بشكل يساعدها على استقطاب أكبر قدر من العمالة.

12. - خلق مناصب شغل جديدة من خلال توسيع نطاق المنتجات مستقبلا

13-الاعتماد على عامل التخصص وذلك بتشغيل الشباب في مكانهم المناسب، وبما يتناسب مع تخصصه ومستواه التعليمي.

14 - ترسيم العمال الذين يشتغلون بعقود ما قبل التشغيل ومنحهم فرصة لتنمية روح المبادرة واكتسابهم ، الخبرة ما يخفف العبء على المؤسسات العمومية.

15-تحسين مستوى الأجور والمعاملات الإدارية مع العم ال مما يشجعهم على العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الخاص وعدم تفضيلهم للقطاع العام.

أضف إلى ذلك القيام بدارسات جادة ومعمقة للعارقيل التي تقف أمام ترقية هذه المؤسسات و تطويرها وذلك في أقرب الآجال لتمكينها في عملية التنمية بصفة عامة وخلق مناصب الشغل بصفة خاصة.

نفس المرجع السابق, ص5.

تحليل النتائج

من خلال تحليلنا لنسب مناصب الشغل المستحدثة في قطاعات الاقتصاد الأخضر في مجالات : المياه, الرسكلة, الطاقة تبين أن حصة الاقتصاد الاخضر من التشغيل ضعيفة بالمقارنة بالمناصب الاجمالية المستحدثة خلال الفترة مابين 2000-2009 . و بالتالي رفض فرضية الدراسة.

و تعود هذه النتيجة الى عدم الاستثمار الكافي في القطاعات الخضراء. و كذا الى مجموع المشاكل التي تعوق الموسسات المستثمرة مثل مشاكل التمويل , مشاكل تمويل جهاز الإنتاج , مشاكل جمود المحيط , مشاكل تسويقية

خلاصة الفصل

الهدف من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على واقع سياسة التشغيل التي اعتمدتها الدولة الجزائرية، و مدى مساهمتها في تقليص نسبة البطالة، بالتطرق إلى الاليات الداعمة للتشغيل وكذلك المؤسسات المساهمة.
حيث تطرقنا الى بعض النماذج في الناجحة في الدول الغربية و العربية ثم في الجزائر ثم تطرقنا الى دراسة حالة لمؤسسات رسكلة النفايات ودورها في التشغيل .
من خلال تحليلنا لنسب مناصب الشغل المستحدثة في قطاعات الاقتصاد الأخضر في مجالات : المياه, الرسكلة, الطاقة تبين أن حصة الاقتصاد الاخضر من التشغيل ضعيفة بالمقارنة بالمناصب الاجمالية المستحدثة خلال الفترة مابين 2000-2009 . و بالتالي رفض فرضية الدراسة.
و تعود هذه النتيجة الى عدم الاستثمار الكافي في القطاعات الخضراء. و كذا الى مجموع المشاكل التي تعوق الموسسات المستثمرة مثل مشاكل التمويل , مشاكل تمويل جهاز الإنتاج , مشاكل جمود المحيط , مشاكل تسويقية

خاتمة عامة

الخاتمة العامة

أمام تفاقم أزمة البترول العالمية بانهيار أسعاره إلى مستويات متدنية، أصبح من الضروري التفكير في إيجاد مخارج الاقتصاد الأخضر؛ للاقتصاد الجزائري من التبعية للاقتصاد الريعي وفي ظل الإمكانات المتاحة .كان الاقتصاد الأخضر أحد البدائل التنمية المستدامة؛ الإستراتيجية المتاحة للجزائر لإنعاش اقتصادها وتنويع مصادر إيراداتها .وبذلك عمدت الحكومة الجزائرية على الاستثمار الأخضر؛ إطلاق سلسلة من الاستثمارات الخضراء تسهم في تنشيط الاقتصاد الأخضر بها، آملة من وراءها تحقيق عوائد الحكومة الجزائرية اقتصادية تراعي الجوانب البيئية وتحقق الرفاه الاجتماعي ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة بصفتها الوعاء الذي يجمع بين مفهوم الاقتصاد والبيئة والمجتمع .

لقد سببت المؤسسات الإقتصادية جراء عملياتها الإنتاجية الغير مسؤولة آثارا سلبية على البيئة مما أحدث مشاكل على نطاق علمي، أبرزها :ثقب الأوزون، الاحتباس الحراري و استنزاف الموارد الطبيعية.

ولذا أخذت المؤسسات تتوجه نحو مفهوم جديد للتنمية الإقتصادية ،يراعي الجوانب الإقتصادية والاجتماعية .ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة وإدماج أبعادها ضمن نشاط المؤسسة تم إدراج نظام للإدارة البيئية ضمن إستراتيجيات المؤسسة ، وتبني مسؤولية إجتماعية طوعية ولقد كان لنشاط المؤسسة أثر سلبي من خلال تولد كميات معتبرة من المخلفات والإفرازات، التي أثرت على الحياة البيولوجة وسببت مشاكل بيئية خطيرة ، الشيء الذي أدي لزيادة الضغوط المفروضة على المؤسسة من قبل الحكومات , مديريات البيئة و جمعيات المجتمع المدني جمعيات حماية البيئة على عمل المؤسسات وتوجيهها نحوإعادة النظرفي سياساتها الاستثمارية ولقد ساعدت التقنيات المستعملة في تسيير النفايات الصناعية من المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة وضمان سلامة المجتمع.

و من خلال تحليلنا لنسب مناصب الشغل المستحدثة في قطاعات الاقتصاد الأخضر في مجالات : المياه, الرسكلة, الطاقة تبين أن حصة الاقتصاد الاخضر من التشغيل ضعيفة بالمقارنة بالمناصب الاجمالية المستحدثة خلال الفترة مابين 2000-2009 . و بالتالي رفض فرضية الدراسة.
و تعود هذه النتيجة الى عدم الاستثمار الكافي في القطاعات الخضراء. و كذا الى مجموع المشاكل التي تعوق الموسسات المستثمرة مثل مشاكل التمويل , مشاكل تمويل جهاز الإنتاج , مشاكل جمود المحيط , مشاكل تسويقية

المراجع

قائمة المراجع

.التقارير و الاحصائيات :

1.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , المرسوم التنفيذي 96-296 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر في 21 سبتمبر2011 ,

2. مجلة خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية ، العدد 51 جوان2019

المذكرات :

1. أحمد حسن , اقتصاديات لتوليد , الطاقة من النفايات في العالم العربي ,

2. عبدالقادر بلخيرة اسهامات رسكلة النفايات في تحقيق التنمية ,دراسة حالة ,مؤسسة , soxplast ,

3. عبدالرزاق غريب ,دور الاعلام البيئي في تفعيل الثقافة البيئية, مذكرة ماستر دراسة حالة ,اذاعة التبسة ,2014

4. عبدالحق القنيعي ,اشكالية النفايات الصلبة ,مذكرة ماستر, جامعة البليدة , 2013 ,

5. طارق غنيمي ,الادارة السليمة للنفايات , مذكرة ماستر, جامعة سوق أهراس, 2010 ,ص250

6. فاطمة الزهراء بوكابوس ، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، دارسة ميدانية لشباب ولاية (البويرة من ممارسي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل،قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة،2011-2012 ,

7. فرانك سليمان ,علم و ثقافة البيئة المفاهيم و التطبيقات ,مذكرة ماستر , الجزائر, 2012 ,

8. ميلود التومي ,ضرورية معالجة الاقتصاد للنفايات , جامعة المسيلة , 2013

9.منى كاشط , تفعيل الاستثمارات الخضراء في الجزائر لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر وتحقيق ,جامعة سطيف ,2019

10. نبيهة سعيدي، تسير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفاعلية المطلوبة " دراسة حالة الجزائر العاصمة"

الملخص

يهدف هذا البحث الى دراسة مدى مساهمة الاستثمارات الخضراء في التشغيل في الجزائر , دراسة حالة مؤسسات رسكلة النفايات مابين 2000-2009 بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي , حيث لخصت الدراسة الى أن مساهمة الاستثمارات الخضراء في التشغيل كان ضعيف يتراوح مابين 8% الى 16% اجمالي نسب التشغيل و بالتالي رفض فرضية الدراسة

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الاخضر , الاقتصاد الدائري , التنمية المستدامة , التشغيل في الجزائر

Summary

This research aims to study the extent of the contribution of green investments to employment in Algeria, a case study of waste recycling institutions between 2000-2009 based on the descriptive analytical method, where the study concluded that the contribution of green investments to employment was weak, ranging between 8% to 16% of the total percentages operation and therefore rejected the hypothesis of the study

Keywords: green economy, circular economy, sustainable development, employment in Algeria